المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

أثر تحقيق السياسة العامة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

هاجر مهني

إشراف الدكتورة:

إبتسام أوعشرين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. عامر ناصر	أستاذ محاضر -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ابتسام أوعشرين	أستاذة محاضرة -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. ياسين بولالوة	أستاذ محاضر -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية:2021م-2022م/1442هـ-1443هـ

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

أثر تحقيق السياسة العامة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

هاجر مهني

إشراف الدكتورة:

إبتسام أوعشرين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. عامر ناصر	أستاذ محاضر -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ابتسام أوعشرين	أستاذة محاضرة -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. ياسين بولالوة	أستاذ محاضر -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية:2021م-2022م/1442هـ-1443هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: (وَلاَ تفْسِدوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعوه خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمتَ اللهِ قَرِيب مِّنَ المحْسِنِينَ). سورة الأعراف الآية 56

صدق الله العظيم

كلمة عرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين.
أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى الأستاذة المشرفة أستاذتي الدكتورة ابتسام أوعشرين، لما قدمته لي وبذلته معي من جهد ووقت والتي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة خلال إنجازي هذا العمل.
وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل
وأتقدم أيضا بالشكر إلى كل أساتذتي الأجلاء، الذين تتلمذت على يدهم في كل الأطوار خاصة أساتذة العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
والشكر الخالص إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة وشجعني لإنجاز هذا العمل.

هاجر

إهداء

الحمد لك ربي حتى ترضى، والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضى أن وفقتني لإتمام هذا العمل الذي أهدي ثمرته إلى:

أبي العطوف قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة، فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة...لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى رموز المحبة والعطاء إخوتي وأخواتي: حسام، هدى، هاني، هيثم وحنين.

إلى كل رفقاء الدرب وكل من تقاسمت معهم كأس الصداقة.

إلى كل الأسرة الجامعية.

هاجر

مقدمة

الفصل الأول: المقاربة المعرفية والمفاهمية للسياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة البيئية

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.

المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة البيئية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة العامة البيئية.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف البيئة

المطلب الثاني: الربط بين البيئية والتنمية المستدامة

الفصل الثاني: واقع السياسة العامة البيئية في الجزائر

المبحث الأول: المشاكل البيئية في الجزائر

المطلب الأول: المشاكل البيئية في الجزائر

المطلب الثاني: أسباب تدهور البيئة في الجزائر

المبحث الثاني: تطور الآليات القانونية للسياسة العامة البيئية في الجزائر

المطلب الأول: تطور قانون حماية البيئة خلال الفترة الاستعمارية

المطلب الثاني: تطور قانون حماية البيئة بعد الاستقلال

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة العامة البيئية في الجزائر

المطلب الأول: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة العامة البيئية

المطلب الثاني: دور المؤسسات الغير رسمية في رسم السياسة العامة البيئية.

الفصل الثالث: أثر تطبيق السياسة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: الاستراتيجيات المتبناة من أجل حماية البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر

المطلب الثاني: المخططات الوطنية للأعمال من أجل البيئة

المبحث الثاني: تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لحماية البيئة في الجزائر وتحقيق اهداف التنمية المستدامة

الخاتمة

مقدمـــة

ارتبطت مواضيع السياسة العامة ارتباطا وثيقا بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، نظرا لتصاعد المشاكل البيئية وتنوعها، حيث أضحت تشكل خطرا حقيقيا على حياة وصحة الإنسان، ما دفع العديد من الدول إلى البحث عن أساليب وآليات تساعد في التخفيف من حدتها وآثارها السلبية فعقدت من أجل ذلك المنتديات والمؤتمرات الدولية، الاقليمية وحتى الدولية.

تعتبر السياسة العامة البيئية جزء أساسي من السياسة العامة الضرورية لتحسين مستقبل الإنسان، مهمتها ليست فقط في معالجة الضرر البيئي الحالي، وإنما منع المشاكل البيئية في المستقبل، وتقليل الأخطار الناتجة عنها قدر الإمكان، كما تهدف إلى إيجاد وتنفيذ التدابير الضرورية والفعالة لحماية صحة الافراد من جميع أشكال التلوث، يرتبط دور السياسة العامة البيئية ارتباطا وثيقا بالثقافة البيئية، ففي الوقت الذي تتطلع فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية من خلال إجراءات فنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان.

لقد شهدت الجزائر، مثلها مثل بقية دول العالم، العديد من التغييرات في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات والتي كان لها تأثير كبير على السياسة والاقتصاد والثقافة الاجتماعية وغير ذلك، والتي أثرت بدورها على البيئة وساهمت في استنزاف الموارد وزيادة حدة التلوث.

كانت الحاجة إلى حماية الموارد البيئية الجزائرية والمحافظة عليها الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة، وذلك لأن صانعي القرار والسياسات أدركوا الحاجة إلى الاستجابة للقضايا البيئية من خلال الفحص الدقيق للعديد من خيارات السياسة العامة واختيار أفضلها، وعند صياغة وتنفيذ السياسة المختارة، فإنها تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحقيق مستوى مقبول من التنمية المستدامة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

1. **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعلق بأحد أهم قضايا السياسة العامة وهي السياسة البيئية باعتبارها أحد أهم السياسات التي تسعى الدول لتحقيقها، لذا ظهرت الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة نظرا للمشكلات البيئية التي تعيشها دول العالم بشكل

عـام والجزائـر على وجـه التحديـد، وذلـك مـن خـلال توضـيح مـواطن نقـص السياسـة العامـة البيئيـة وتقديم حلول لصناع القرار، وتقديم آليات للإرشاد من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

إن الاهتمام بموضوع البيئة والتنمية المستدامة يمثل أولوية للجزائر، خاصة في عالم تسوده التغيرات، و في ظل انفتاح الجزائر على السوق العالمي وزيادة الاستثمار في الموارد البيئية أصبح من الضروري إيجاد سياسات بيئية تعمل على تحقيق إدارة فعالة للموارد البيئية، وترشيد استغلالها في إطار التنمية المستدامة، ولأن البحث العلمي هو الداعم الأساسي للمعلومات والنتائج المتوصل إليها، والحلول المقترحة خاصة إذا كانت الدراسة ميدانية فذلك يساعد بشكل كبير المهتمين بالموضوع لذا جاءت هذه الدراسة للاهتمام بواقع السياسة البيئية في الجزائر وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة.

2. المشكلة البحثية:

تعتبر المواضيع البيئية مركز النقاشات القائمة من طرف المجتمع الدولي، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي الى تبني العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، رسمت من خلالها هدف أساسي يتمثل في تحقيق توازن بيئي من خلال القضاء على المشاكل البيئية، فجميع دول العالم أدركت أهمية المحافظة على البيئة، لذا سعت بذلك إلى إعطاء رعاية لهذا الجانب ويتمثل ذلك في تجسيدها للبعد البيئي في كافة برامجها التنموية، من خلال تركيز السياسة البيئية على تدعيم الإطار القانوني والمؤسساتي، ما جاءت به هذه الاتفاقيات الدولية أثر بشكل واضح على الدول النامية ومن بينها الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من المعادلة المناخية.

إن السياسة العامة البيئية من أهم الاستراتيجيات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق سنحاول التركيز على الوضع البيئي في الجزائر والوسائل والآليات التي اتخذتها لحماية البيئة وعلاقة ذلك بالتنمية المستدامة، ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية السياسة العامة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

من خلال السؤال الرئيسي نطرح تساؤلات فرعية:

3. التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع :

1) فيما تتمثل السياسة العامة البيئية وما هي أهدافها؟
2) ما هي المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر؟
3) ماهي المعوقات التي تعترض السياسة العامة البيئية الجزائرية في تحقيقها للتنمية المستدامة؟

4. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية البحث التي تتمحور حول واقع السياسة العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر وتأسيسا على التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

1) سن القوانين والتشريعات وتوفير الإمكانيات بقدر كافي يزيد من إمكانية إنجاح السياسة العامة البيئية.
2) كلما زاد التمويل لقطاع البيئة في الجزائر كلما زادت احتمالية التخلص من المشاكل البيئية التي تعترضها.
3) نجاعة السياسة العامة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة مرهون باعتماد مبادئ الشفافية، المشاركة والمساءلة.

5. مجالات الدراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات التالية:

1) **المجال المكاني**: تركز الدراسة على الجزائر الواقعة في شمال غرب إفريقيا بين دائرتي عرض 19 درجة و37 درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 12 درجة شرق خط غرينتش و9 درجة غرب خط غرينتش، والتي تبلغ مساحتها 2.381.741 كم^2 .
2) **المجال الزماني**: تركّز الدراسة على الفترة الممتدّة من "2017_ "2021" حيث يتزامن هذا التاريخ مع استحداث وزارة خاصة بالبيئة والطاقات المتجددة سنة 2017، فضلا عن تنفيذ العديد من البرامج والمخططات وعليه ركزت الدراسة على هذه الفترة، قصد الوقوف على الجهود الوطنية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، غير أنّ مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة بهدف تحليل واقع السياسة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر.

6. **أهداف الدراسة**: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم السياسات العامة البيئية كالتنمية المستدامة والعلاقة بينهما.

- التعرف على الوضع البيئي في الجزائر، وأهم الأدوات القانونية لحماية البيئة.
- التطرق للمؤسسات الرسمية والغير الرسمية الفاعلة في صنع السياسات العامة البيئية.
- تسليط الضوء على العراقيل والمعوقات التي تواجه صناع القرار في تحقيق التنمية المستدامة.

7. مناهج واقترابات الدراسة:

يعد المنهج بمثابة المرشد أو الدليل الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة، إذ أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة، فهو بذلك نسق من القواعد المنطقية والخطوات التي تفيد الباحث في تحقيق أهداف البحث، وفق منحنى علمي دقيق يحقق أكبر فائدة علمية ممكنة.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع استدعى الأمر الاستعانة بالمناهج والاقترابات التالية:

1) المنهج الوصفي:

هو أكثر المناهج ملائمة لمثل هذه المواضيع باعتباره خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقيق، عبر وصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا وتفصيلي من خلال جمع المعلومات الدقيقة حولها، ثم تحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، ويظهر استخدامه من خلال التطرق إلى الواقع البيئي في الجزائر وأهم المشاكل البيئية التي تعاني منها والاستراتيجيات الممنهجة للحد من هذه المشاكل.

2) منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعمقة بأية وحدة، ويستخدم من أجل الحصول على المعطيات والحقائق التفصيلية، وهو طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة ليتمكن من دراستها بعمق ودقة، حيث مكّننا هذا المنهج من تطبيق المعطيات والمعارف التي تضمنها الجزء النظري من الدراسة على حالة الجزائر.

إلى جانب هذا اعتمدت الدراسة على الاقترابات التالية:

1) **المقترب المؤسسي:**

يسمح المقترب المؤسسي بدراسة المؤسسات السياسية من حيث تشكيلتها وأدوارها، باعتبارها ركيزة أساسية لأي نظام، وبدونها لا يمكن الحديث عن قيام نظام سياسي، فوجود مؤسسات فعالة وقادرة على صنع سياسة عامة ناجعة يمثل أساس بناء الدولة القوية، وعليه فإن اعتماد هذا المقترب يمكّن من التعرف على مختلف البنى الرسمية والغير الرسمية، ودورها في صياغة السياسة العامة البيئية المنتهجة لتحقيق التنمية المستدامة، انطلاقا من كون السياسة العامة نتاج عمل مؤسساتي لمختلف الفاعلين.

2) **المقترب النسقي:**

وفق هذا المقترب تمثل السياسة العامة مخرجات للنظام السياسي باعتباره شبكة من التفاعلات، يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، ويسمح اعتماد هذا المقترب بجمع وتصنيف المعلومات حول السياسة العامة البيئية، ودرجة تنفيذها على أرض الواقع باعتبارها مخرجات للنظام السياسي، ومدى تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة.

8. أدبيات الدراسة:

تتجه هذه الدراسة إلى معاينة موضوع أثر السياسة العامة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وفي هذا الصدد فقد تمت الاستفادة والاستناد على العديد من الدراسات، حيث تناول الدكتور **بومدين طاشمة** في كتابه الموسوم ب "التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور" والصادر سنة 2005، إلى مفاهيم عامة حول البيئة والتنمية المستدامة وكذلك الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وتبني أجندة التنمية المستدامة كما تطرق إلى الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في الجزائر.

كما تطرقت الأستاذة **منال سخري** في كتابها المعنون ب "السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية" لإطار مفاهيمي للسياسة العامة البيئية، وكذلك إلى دور المحددات الداخلية وكذا الخارجية في صنع وصياغة السياسة العامة البيئية في الجزائر.

وكذلك تناول **سنوسي خنيش** للموضوع في أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام سنة 2005، تحت عنوان "استراتيجية حماية البيئة في الجزائر" مركزا في ذلك على

خصائص البيئة الجزائرية والأبعاد البيئية للإدارة الجزائرية، والأسس الاستراتيجية لإدارة حماية البيئة في الجزائر.

H.Lagha and **A.Bacha**, exposed in their article entitled "sustainable development in Algeria", published in the Algerian journal of environment science and technology, to the concept of sustainability and the development policy on which the Algerian economy has been based since independence and the need to integrate the environment dimension into its development process.

9. هيكل البحث ومحتوياته:

اقتضى موضوع الدراسة إلى هيكلة معينة حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، تناولنا فيها ما يلي:

يتمحور الفصل الأول حول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلاله قمنا بتحديد مفهوم السياسة العامة البيئية وتعريفها، خصائصها وأهدافها، وخصص المبحث الثاني لمفهوم التنمية المستدامة بالتطرق لمختلف التعاريف، نشأة وتطور التنمية المستدامة وكذلك أهدافها ومؤشراتها، بينما في المبحث الثالث تعرضنا فيه للعلاقة بين السياسة البيئة والتنمية المستدامة، وذلك بالتطرق لتعريف البيئة وتحديد الارتباط بينهما.

أما الفصل الثاني الموسوم ب واقع السياسة العامة البيئة في الجزائر، فقد تناولنا فيه أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر وأسبابها، وتحدثنا في المبحث الثاني عن تطور الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وكذا بعد الاستقلال، وتعرضنا في المبحث الثالث لدور المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في صنع ورسم السياسة العامة البيئية في الجزائر.

وتطرقنا في الفصل الثالث لأثر تطبيق السياسة البيئية على واقع التنمية المستدامة، حيث خصص المبحث الأول للاستراتيجيات المتبناة من أجل حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وعرضنا فيه الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وكذا المخططات الوطنية للأعمال من أجل البيئة، أما المبحث الثاني فخصص لتحديات ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة والحلول المقترحة لحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأخيرا الاستنتاجات ونتائج الدراسة.

الفصل الأول:

المقاربة المعرفية والمفاهمية للسياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة

تمهيد:

أخذ موضوع التنمية المستدامة اهتماما كبيرا في السنوات المنصرمة، فأبرمت من أجله العديد من المؤتمرات، القمم والاتفاقيات الدولية، ما جعل منها محورا رئيسيا في سياسات وأجندات دول العالم ساعية منها إيجاد السبل الكفيلة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

بهدف الغوص أكثر في الموضوع، قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة البيئية.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة البيئية.

تختلف تعريفات البيئة في العديد من الأبحاث والدراسات، ولا يوجد اتفاق بين المفكرين والباحثين على تعريف محدد للسياسة العامة البيئية، وذلك راجع إلى البيئات التي وجدوا فيها، وإلى انتماءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.

تعددت تعريفات السياسة العامة بتعدد الباحثين بحيث عرفها:

"جيمس أندرسون" James.E.Anderson أنها: "طريقة عمل هادفة يتبعها منفذ أو منفذون في تعاملاتهم مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز تندرج في إطار ما هو واقع فعليا[1]." فهو ينظر للسياسة العامة باعتبارها برنامج عمل يهدف إلى معالجة مشكلة ذات اهتمام بارز.

عرفها "توماس داي" Thomas.dye أنها: "اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين ."[2] وعرفها "كارل فريدريك"Karl.frederick بأنها: "مجموعة القرارات الحكومية المتضمنة لكل ما يجب أن يعمل أو لا يعمل في ظل معطيات الأوضاع القائمة فيها."[3]يعتبر هذين التعريفين السياسة العامة قرارات صادرة من الحكومة تجاه قضية أو مسألة ما.

وقد عرفها "هارولد لازويل" H.lasswell الذي يظل أحد التعاريف المهيمنة في حقل السياسة العامة على أنها:" من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف ؟"[4] يرتبط هذا التعريف بالنشاطات الخاصة بتوزيع الموارد والقيم في المجتمع، والتأثير فيه من خلال المستحوذين على مصادر القوة.

أما "دافيد إستون" David.Eston يعرف السياسة العامة بـ: "توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين

---

[1] سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر(جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2015/2014)، ص.10.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] ياسين كوسة، **السياسات البيئية و التنمية المستدامة**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر(جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2020)،ص.10.

المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية ." [1] أي أنها عملية توزيع القيم في إطار تفاعلي بين المدخلات، المخرجات والتغذية الاسترجاعية.

من جانب آخر عرفها الدكتور "فهمي خليفة" بأنها: "تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة، التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة، من خلال استجابتها الحيوية، بالشكل للذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا والمشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عليها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة، وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها، لما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة في المجتمع."[2] يركز هذا التعريف على اعتبار السياسة العامة نظاما يتفاعل مع بيئته، لحل المشكلات الحالية والمستقبلية هادفا تحقيق المصلحة العامة.

تعرف "سلوى الشعراوي جمعة" السياسة العامة بأنها: "مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة ما، تهم قطاعا عريضا من المواطنين[3] ."

كذلك يعرفها "كمال المنوفي" بأنها: " سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع والأمن[4]."

وفقا لما تقدم، نستنتج أن السياسة العامة هي:

"مجموعة من البرامج والنشاطات و الخطط التي تقوم بها الدولة قصد حل مشكلة ما في مجالات التعليم، الصحة، الأمن والسكن ...أو هي قدرة الدولة في ضبط الحياة العمومية وإنتاج سياسات وتخطيطها عن طريق برامج تتغذى من موارد."

ولمزيد من الوضوح نذكر، **خصائص السياسة العامة:**

---

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص.10.

[2] منى طواهرية، **دور السياسة العامة البيئية في مكافحة تلوث المياه بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة،2020/2019)،ص.29.

[3] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص.11.

[4] المكان نفسه.

- تحقيق مصلحة عامة، حيث تسعى السياسة العامة إلى ضمان تحقيق مصالح المواطنين بما يتناسب مع حاجاتهم، فلا تقتصر السياسة العامة على فئة معينة من الأفراد، بل تشمل كافة فئات المجتمع.
- السياسة العامة سلوك هادف تقوم به المؤسسات الحكومية، فهي جهد حكومي مباشر أو غير مباشر.
- عملية دائمة ومسلسل مستمر من النشاطات والقرارات الحكومية.
- تصنع في أطر قانونية، دستورية ورسمية.
- هي استشراف للمستقبل، فأي سياسة عامة لا تستشرف بالمستقبل فإنها سوف تؤدي إلى نتائج سلبية.
- نشاط حكومي تشترك فيه مؤسسات حكومية مختلفة وأفراد مختلفين حسب تصور كل منهم.

المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة البيئية.

تعتبر السياسة العامة البيئية جزأ من السياسة العامة التي تسعى إلى إيجاد حلول وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية البيئة، وهي إحدى أهم الأدوات التي تنعكس على التنمية المستدامة، ومن هنا سنحاول تعريف السياسة العامة البيئية، هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

السياسة العامة البيئية هي "تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسئولة عن نتائج هذه الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية."[1]

وهناك من يعرفها بأنها: "... مجموعة الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من اجل تنظيم علاقة الانسان بالبيئة، هذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو المخلفات، وتتم السياسة البيئية على مرحلتين فالأولى هي

[1] عيسى قبقوب، محمد كاكي، "السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة آفاق علمية**، ع.13(أفريل،2017)، ص.ص. 9-19.

إقرار المعايير اللازمة لتحقيق الجودة البيئية، أما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل الموفرة لتحقيق المعايير البيئية[1]".

تعرف السياسة البيئية أيضا على أنها: "جزء من السياسة العامة، و أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا، وإنما يتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية، والفاعلة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث."[2]

كما هناك من يعرفها على أنها: "مجموعة الوسائل والطرق، والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من أجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، هذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع."[3]

من خلال هذه التعريفات نستنتج **المميزات** التي يجب أن تتوفر في السياسة العامة البيئية، نذكر أهمها:[4]

- أن تكون واقعية، أي أن التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.
- التوافق والتكامل والترابط بين مختلف السياسات المستخدمة في مجال الحفاظ على البيئة.
- أن كون مرشدة ومعدلة للسلوك البشري، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي في الجوانب الاقتصادية، الخدماتية أو الاجتماعية، بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة والحفاظ عليها.
- اعتمادها على أدوات مرنة، واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي، والالتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية.
- وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات، وتعطي لها الاستمرارية وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام، على أن تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنقيحها بما

[1] محمد صخري، "قراءة في تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر"، في: https://www.politics-dz.com/قراءة-في-تطور-السياسات-العامة-البيئية/،تاريخ الاطلاع: (2022/03/04).

[2] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص.16.

[3] المكان نفسه.

[4] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص.13.

يفسر التطبيق العلمي للسياسة البيئية، مع عدم استصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة.

- وجود التنظيمات الفاعلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات، سواء كانت هذه التنظيمات رسمية أو غير رسمية، مع تنمية الموارد البشرية القائمة على تنفيذ السياسات البيئية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة العامة البيئية.

تهدف السياسة البيئية إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:[1]

- الموازنة ما بين الفوائد التي تنتج عن النشاطات الاقتصادية وما بين الأضرار الناتجة عن التلوث الذي خلفته.
- المطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها.
- ايجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الانسان وحياته وقيمته من كافة أشكال التلوث.
- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي الى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفي أثاره البيئية قدر الإمكان.
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية.
- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات والمجالات المختلفة وتضمين الاثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
- الحماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني، وكافة الأنظمة الايكولوجية في تنوعها وجمالها، وذلك من اجل استقرار المنظر الطبيعي العام وكذلك لحماية التنوع الحيوي الشامل[2].

---

[1] سعيداني محمد السعيد، رحماني يوسف زكريا، "السياسات البيئية ودورها تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة**، م.01، ع.02، (ديسمبر2017)، ص.ص166-183.

[2] سارة عجرود، **الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات و التحديات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة محمد بوضياف-المسيلة_ كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2020/2019)،ص.39.

- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي، وأيضا كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني.
- حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع.
- استبدال المصادر الأحفورية بالمصادر الطاقوية البديلة.[1]

[1] المكان نفسه.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992 م، حصر عشرين تعريفا واسع التداول، موزعا لها على ثلاث مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والانسانية، كما يلي:[1]

- **اقتصاديا**: بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، وإقناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.
- **على الصعيد الإنساني والاجتماعي**: فإن التنمية المستدامة تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني، وفق تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.
- **أما بيئيا**: فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

[1] فوزية برسولي، د. لخضر سي محمد، "جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، م.01، ع.01، (جوان 2018)، ص.ص. 1-23.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

هناك جملة من التعاريف للتنمية المستدامة نذكر أهمها:

عرف **تقرير لجنة برونتلاند للبيئة والتنمية المستدامة** سنة 1987 الموسوم "بمستقبلنا المشترك"(our common future) بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم."[1] ويركز هذا التعريف على العدالة بين الأجيال، أي "أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث".[2]

وجدير بالذكر أنه قبل تداول هذا المصطلح في أواخر الثمانينات كان المفهوم السائد والتقليدي هو مفهوم التنمية ليتحول بعد ذلك إلى التنمية المستدامة[3].

عرفها قاموس **"ويبستر("** **webster**) على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا."

بدوره عرفها "**وليام رولكزهاوس" (Ruckelshau.W)** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة."[4]

وعرفتها **الفاو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** سنة 1989 كما يلي: "التنمية المستدامة هي إدارة حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال والمستقبلية. كما ترى أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعية بما في ذلك الأرض والمياه والمصادر الوراثية

---

[1] عبد الحليم أوصالح، **استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص.44.

[2] مريم مختاري ، **دور المجتمع الدني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر "جمعيات حماية البيئة لولاية تيبازة أنموذجا 2012-2017"**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري، 2021)، ص.52.

[3] عيسى قبقوب، محمد كاكي، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

[4] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

النباتية والحيوانية من أي أضرار، ولا تضر بالبيئة، كما تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية."[1]

وعرف **البنك الدولي** التنمية المستدامة بـ: "هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من تلك المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، وهي حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل"[2] .

وعرف **مؤتمر ريو** التنمية المستدامة على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث يتحقق على نحو متساو توازن الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".[3]

ومن المهم أن نذكر أن حدوث النمو الإقتصادي ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية، وبيان ذلك كالتالي:

النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد, أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، وتتمثل التنمية في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.[4]

وكتعريف إجرائي للتنمية المستدامة: هي الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، وذلك مع مراعاة الجانب البيئي.

---

[1] المكان نفسه.

[2] تعاريف المنظمات الدولية، المحاضرة الأولى: مفهوم التنمية المستدامة، (جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=11758&chapterid=2625 ، تاريخ الاطلاع:(2022/03/10).

[3] عفاف لومايزية, "آليات إرساء المحاسبة البيئية كمدخل من مداخل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر", **مجلة الاقتصاد والقانون**, ع.6، (جوان 2020), ص ص. 1- 19.

[4] جمال رضا حلاوة، علي محمود موسى صالح، **مدخل إلى علم التنمية** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 01، 2009)، ص 30.

ومنه نبرز أهم **خصائص التنمية المستدامة**:[1]

- تنمية يعتبر البعد الزمني فيها الأساس فهي طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها تقدير المتغيرات.
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية في المجال الحيوي للأرض.
- تنمية تهتم بتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة المواطن العادي.
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة الطبيعية سواء عناصره أو مكوناته الأساسية كالهواء والتربة والموارد الطبيعية.
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات واستثمارات والاختبار التقني والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظمات البيئية، بحيث يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة.
- تنمية متكاملة تعنى بالجانب البشري فيها، وتنمية أول أهدافها تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية، كما تراعي النوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية.

[1] سارة بن براهيم، **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة ماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2015/2014), ص. 27.

المطلب الثاني: نشأة وتطور التنمية المستدامة.

ربما جاءت الفكرة الأولى للاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة في عام 1968، عندما تم تشكيل ما يسمى بنادي روما الذي ضم العديد من العلماء والمفكرين ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم، هذا النادي يدعوا للحاجة إلى البحوث المتعلقة بمجال التطوير العلمي لتحديد حدود النمو في الدول. وفيما يلي نبين التسلسل التاريخي لفكرة التنمية المستدامة:[1]

في سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور التمتع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ولعل من أهم نتائجه، هو انه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستتراف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها. كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استتراف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

في نفس السنة وبالتحديد خلال 5 -16 جويلية 1972 انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية.

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من خمسة وعشرون ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وان ألوفا غير المعروفة يمكن ان تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير ان الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت وثمانية وستون مليون طن من أكسيد النتروجين وسبعة وخمسون مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

[1] عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008)، ص ص. 2- 3.

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

في 27 أفريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بروتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد ان تأكد بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو الى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره، وهكذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو أجندة القرن الواحد والعشرين، ما بين 3-4 جوان 1992، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا.

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف الى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة الى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

انعقد في ابريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا.

"في سنة 2005 عودة بروتوكول كيوتو، تم فيه صياغة المزيد من التدابير في جميع مجالات الحياة وهذا على المستوى المحلي، الوطني، القاري، والدولي، ووقعت روسيا على هذا البروتوكول."[1]

بعد عشرين عاما على قمة ريو في عام 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) المعروف باسم ريو + 20 من عشرون إلى اثنان وعشرون جوان 2012 في ريو دي جانيرو، في البرازيل. قبل هذا المؤتمر، عقدت لجنة تحضيرية الأولى في نيويورك (الولايات المتحدة) يومي سبعة

[1] عبد الحليم أوصالح، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

عشر وتسعة عشر ماي سنة 2010، ولجنة ثانية عقدت في سبعة وثمانية مارس 2014، واللجنة التحضيرية الثالثة والأخيرة أقيمت في الفترة من ثلاثة عشر إلى ثمانية عشر جوان 2015 في ريو دي جانيرو، ولكن كما هو متوقع فإنه لم يتم استكمال المفاوضات حول موضوع (zerodraf) لذلك استمرت المفاوضات بشكل غير رسمي، تحت رعاية الحكومة البرازيلية، خلال الأيام الأربعة التي تفصل اجتماع رؤساء الدول والحكومات على الرغم من أنّ مؤتمر ريو + 20 كان من المنتظر أن يركز على "الاقتصاد الأخضر" و"الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة"، الخلافات سرعان ما برزت في هذين الموضوعين، بحيث كانت نتيجة مؤتمر "قمة الأرض" هي إطلاق عملية تؤدي إلى إنشاء الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة[1].

وكخلاصة لتطور مفهوم التنمية المستدامة نقدم الجدول التالي

الجدول رقم 01: تطور مفهوم التنمية المستدامة.[2]

[1] مؤتمر قمة الأرض"، في:-http://www.environnement.gov.tn/index.php/ar/developpement-durable-ar/generalites-ar/sommet-de-la-terre-de-rio-resultats-et-recommandations-ar، تاريخ الاطلاع: (2022/03/11).

[2] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بالتقريب	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
01	التنمية=النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	اهتمام أساسي بالجوانب الاقتصادية وضعيف بالاجتماعية وإهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب بطريقة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هو هدف التنمية
02	التنمية=النمو الاقتصادي التوزيع العادي	منتصف الستينات منتصف سبعينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية ومتوسط بالجوانب الاجتماعية وضعيف بالبيئية	معالجة كل جانب بطريقة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية/تنمية من أجل الانسان/الانسان وسيلة التنمية/تنمية الانسان
03	التنمية الشاملة= الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية وكذا الاجتماعية واهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب بطريقة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية/تنمية من أجل الانسان/الانسان وسيلة التنمية/تنمية الانسان/الانسان صانع التنمية/تنمية بواسطة الانسان
04	التنمية المستدامة= الاهتمام بالجوانب	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين	اهتمام كبير بكل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والروحية والثقافية	معالجة كل جانب بطريقة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود	الانسان هدف التنمية/تنمية من أجل الانسان/الانسان

	الاقتصادية، الاجتماعية وكذا البيئية بنفس المستوى			تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	وسيلة التنمية/تنمية الانسان/الانسان صانع التنمية/تنمية بواسطة الانسان/

المصدر: ياسين كوسة، **السياسات البيئية و التنمية المستدامة**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2020)،ص.**22**.

نلاحظ من الجدول تطور مفهوم التنمية المستدامة من مفهومه الاقتصادي، بحيث كان يقتصر فقط على النمو والتقدم الاقتصادي، ليشمل كل الجوانب الاجتماعية وكذا البيئية.

المطلب الثالث: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

أولا: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

[1] العربي حجام، سميحة طري، "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، **مجلة أبحاث ودراسات في التنمية**، م.06، ع.02، (ديسمبر 2019)، ص ص. 1- 20.

- تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

وعليه هناك ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أهداف التنمية المستدامة.[1]

الأهداف الإيكولوجية	الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية
✓ وحدة النظام الإيكولوجي. ✓ قدرة تحمل النظام البيئي. ✓ التنوع البيولوجي. ✓ القضايا العالمية.	✓ النمو. ✓ المساواة. ✓ الكفاءة.	✓ التمكين. ✓ المشاركة. ✓ الحراك الاجتماعي. ✓ التماسك الاجتماعي. ✓ الهوية الثقافية. ✓ التطوير.

المصدر: حديدي آدم، حمودة أم الخير، "دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، ع13 (أفريل 2020)،ص ص. 6- 33.

ترتكز أهداف التنمية على ثلاثة أبعاد أساسية وهي الأبعاد البيئية أو الإيكولوجية، الاقتصادية وكذا الاجتماعية.

[1] حديدي آدم، حمودة أم الخير، "دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، ع13 (أفريل 2020)،ص ص. 6- 33.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة.

وضعت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية المستدامة، وهي مصنفة في ثلاث فئات رئيسية كالتالي:

الجدول رقم 03: مؤشرات التنمية المستدامة.[1]

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
1	نصيب الفرد من الدخل.	اقتصادي
2	نسبة الاستثمار من الناتج الاجمالي.	
3	الميزان التجاري.	
4	نسبة الديون من الناتج الاجمالي.	
5	كثافة استخدام المواد والمعادن.	
6	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الاجمالي.	
7	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد.	
8	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة.	
9	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة.	
10	كميات النفايات الصناعية والمنزلية.	
11	كميات النفايات الخطرة.	
12	إدارة النفايات المشعة.	
13	تدوير النفايات.	
14	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل.	
16	نسبة السكان تحت خ الفقر.	اجتماعي
17	معامل جيني لتوزيع الدخل.	
18	معدل البطالة.	
19	نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور.	
20	مستوى التغذية للأطفال.	
21	معدل الخصوبة.	
22	العمر المتوقع عند الميلاد.	
23	السكان المخدومون بمياه الصرف الصحي.	

[1] سليمة وعزيز، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

24	السكان المخدومون بمياه الصرف الصحي.	
25	الأطفال المحصنون ضد الأمراض.	
26	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي.	
27	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي.	
28	معدل الأمية.	
29	مساحة المسكن للفرد.	
30	عد الجرائم لكل 100.000 من السكان.	
31	معدل النمو السكاني.	
32	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	
33	درجة استهلاك طبقة الأوزون.	بيئي
34	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية.	
35	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة.	
36	استعمال المخصبات.	
37	استعمال المبيدات الزراعية.	
38	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية.	
39	كثافة استغلال أخشاب الغابات.	
40	مساحة الأراضي المتصحرة.	
41	نسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية.	
42	معدلات الصيد حسب النوع.	
43	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية.	
44	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية.	
45	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة.	

المصدر: سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي:كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2015/2014)،ص22.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية والتنمية المستدامة.

لقد أهملت أدبيات التنمية التقليدية "البيئة" (في الثمانينات) وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، فقد فصلت هذه الدراسات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي واقتصادي، بحيث تم تجاهل البعد البيئي في التنمية وهو البعد الذي اتضح الآن عمق تأثيره في مجمل مسارات التنمية والحياة، فالتنمية المستدامة هي تلك التي لا تتعارض والبيئة ومضامينها، وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحذر والاقتصاد في الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل إضرار للبيئة.

وعليه أصبحت قضية حماية البيئة من التلوث وأخطاره المحدقة من أهم القضايا المصيرية التي تواجه دول العالم، ولذلك قامت العديد من الحكومات والمنظمات الدولية بتنفيذ سياسات ومشاريع صديقة للبيئة تحقق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف البيئة.

لم يتم وضع تعريف محدد للبيئة وذلك راجع لتعدد استخدامه في كل فرع من فروع العلم المختلفة "فنظرة الاقتصادي لمفهوم البيئة تركز على الجانب المالي، في حين ينظر لها الاجتماعي في إطار اجتماعي بحت، كما يحاول البيولوجي أن يركز على الجانب الصحي."[1]

"تعود كلمة ايكولوجيا écologie إلى العالم "هنري ثورو" (Henry.T) عام 1858، إلا أنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة "أرنست هيكل" (Ernest.H) فقد وضع كلمة ايكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين " المنزل أو المكان، الوجود أو العلم."[2]

وتعرف البيئة من طرف الباحث "ريكاردوس ألبر" (Ricardoss.A) مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة على أنها:" مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، والتي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان ما وتؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة."[3]

وقسم "راو ووتون" (Raw.w)، الإطار البيئي إلى أربع مجموعات وهي كالتالي:[4]

- **البيئة الطبيعية**: الأرض الظروف المناخية، النبات والحيوان، موارد الطاقة، المجاري المائية، بالإضافة إلى مستويات التلوث الطبيعية ومصادرها المختلفة وعلاقتها بالحياة.
- **البيئة الاجتماعية**: وتشتمل على الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه علاوة على الخدمات الاجتماعية (النقل، الثقافة، السياسة، الصحة).
- **البيئة الاقتصادية**: وتشتمل على الأنشطة الاقتصادية وعناصر الإنتاج المختلفة مثل: رأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض، وما يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية.

---

[1] وهيبة عبيد ، **دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (جامعة فرحات عباس سطيف 01: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلو التسيير، 2018/2017)، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص.21.

[3] المكان نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص.22.

- **البيئة الثقافية**: ونعني بها الوسط الذي يتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة للسلوك المكتسب عن طريق الرموز، الذي يتكون في مجتمع معين من علوم ومعتقدات وفنون وقوانين وعادات ...

من خلال ما سبق نستنتج أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من نبات، حيوان، هواء، أرض، ماء وغيرها.

المطلب الثاني: الربط بين البيئية والتنمية المستدامة.

رغم اختلاف تعريفات التنمية المستدامة بين اقتصادية، اجتماعية، قانونية، سياسية وبيئية إلا أنها كلها تصب في معنى واحد ألا وهو تحسين نوعية الحياة دون استنزاف الموارد الطبيعية، واستغلالها عقلانيا من خلال سياسات واستراتيجيات مراعية لمسألة حماية البيئة.

- **تعتبر البيئة أحد أبعاد التنمية المستدامة:** بحيث تركز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وحمايتها هو أساس التنمية الاقتصادية.
- **التأثر المتبادل بين البيئة والتنمية المستدامة:** المشاكل البيئية تؤثر بشكل أساسي على التنمية المستدامة، باعتبار البيئة و ما تشمله من موارد طبيعية ومنافع اقتصادية المحيط الحيوي الذي يتأثر فيه الإنسان، كما أن تحديات التنمية ومعوقاتها تؤثر هي الأخرى بالبيئة.
- **تحقيق التنمية المستدامة في إطار البيئة:** تهتم التنمية المستدامة برهانات على المدى البعيد، ويتطلب ذلك معرفة المخاطر البيئية، الاقتصادية والاجتماعية التي ستوجه السياسة العامة البيئية لتجنب آثارها أو تخفيضها في المستقبل.
- **التنمية المستدامة أحد أهم أهداف السياسة البيئية:** فحماية البيئة عنصر أساسي لتحقيق لتنمية المستدامة وتمثل هدفا وغاية لها.
- **تعتبر المبادئ العامة البيئية الموجه لتحقيق التنمية المستدامة:** وضع قانون التنمية المستدامة "للكيبيك" ستة عشر مبدأ تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومات والأجهزة العمومية في تدخلاتها وهي موجهة في اتخاذ الاجراءات في مجال التنمية المستدامة.

- **تمثل حماية البيئة مؤشر من مؤشرات قياس التنمية المستدامة:** صدر سنة 1996 عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية المستدامة والتي تضم أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. [1]

تعتبر البيئة عنصرا مهما وضروري في مجال التنمية المستدامة، باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها بمختلف الطرق والوسائل، كونها تشكل الأرضية والأساس الذي تقوم عليه، في المقابل تسعى السياسة العامة البيئية إلى الوصول وتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، وهنا تتجلى الصلة والعلاقة الوثيقة بينهما التي هي علاقة التأثير والتأثر.

[1] عبيدة زهير، يوسف الباهي، محسن ثامر، ""the multiple impact between sustainable development and the environment"، الملتقى الدولي: لاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، يومي 02- 03 في ديسمبر 2019, ص ص. 1- 13.

خلاصة الفصل:

تمكننا مما سبق تقديم نظرة شاملة حول مفهوم السياسة العامة، وكذا السياسة العامة البيئية باعتبارها جزء من الأولى، وكونها تسعى إلى إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعالة لحماية البيئة وصحة الانسان من كافة أشكال التلوث، ولأن حماية البيئة وإدارتها تعتبر من مؤشرات التنمية المستدامة أصبح الاهتمام بهما من القضايا التي تشغل الكل على المستويات الدولية، الإقليمية والمحلية خصوصا مع تزايد استنزاف الموارد الطبيعية والانتهاكات على البيئة.

ولأن مفهوم التنمية المستدامة لا يمكن أن يتأسس إلا من خلال تحديد المؤشرات القادرة على قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة، وكذلك اتخاذ القرارات، سواء كانت محلية أو دولية، حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على البيئة التي تم تطويرها من قبل لجنة التنمية التابعة للأمم المتحدة.

الفصل الثاني:

واقع السياسة العامة البيئية في الجزائر

تمهيد:

في ظل التطورات والتغيرات التي يعيشها العالم، من مشاكل بيئية وازدياد في عدد السكان بالإضافة إلى الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية الذي أصبح يهدد الأجيال القادمة، كان لزاما على الدول والحكومات ومنها الجزائر اتخاذ ما يتوجب من إجراءات وقوانين وسياسات مختلفة بخصوص هذه المشاكل السالفة الذكر مع الأخذ بعين الاعتبار ما تملكه من وسائل وإمكانات وكذا الأهداف المراد تحقيقها، والتي تصب مجملها في تحقيق تنمية مستدامة.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى واقع السياسة البيئية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وقسمناه كالتالي:

المبحث الأول: المشاكل البيئية في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور الآليات القانونية للسياسة العامة البيئية في الجزائر.

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة العامة البيئية في الجزائر.

المبحث الأول: المشاكل البيئية في الجزائر.

شهد العالم في العقود الأخيرة اهتماما كبيرا بقضايا البيئة، باعتبارها من الأركان الأساسية التي تعتمد عليها التنمية المستدامة في كافة البلدان المتقدمة منها والنامية، والجزائر على غرار معظم الدول تسعى إلى إعادة الاعتبار للبيئة من خلال محاولة حل مشاكلها البيئية بالنظر لآثارها السلبية أو الإيجابية على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صحة المواطنين وظروف معيشتهم.

المطلب الأول: المشاكل البيئية في الجزائر.[1]

أولا: التغير المناخي.

كشفت التقارير تزايد مخاطر التغيرات المناخية على موارد البلاد الطبيعية،[2] والتي تتجلى في أشكال متعددة من التدهور البيئي، حيث يعتبر الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة أكثر الاحداث المناخية شيوعا، فنتيجة لتغير المناخ تغيرت دورة هطول الأمطار التي أصبحت قصيرة وغزيرة مسببة في كوارث طبيعية أهمها الفيضانات، في حين أصبحت فترات الجفاف والحرارة طويلة تزيد ثلاث سنوات في كل عقد.

كما عرفت الجزائر خلال واحد وخمسين سنة الفارطة موجات من البرد خاصة بالشرق، أين انخفضت درجة الحرارة إلى 13 درجة تحت الصفر، شهدت فيها العاصمة سنة 2001 تساقط أمطار غزيرة بلغت كميتها 260 ملم في أقل من 24 ساعة، تسببت في فيضانات مفاجئة (فيضانات باب الواد)، والتي نتجت عنها خسائر بشرية(750 ضحية)، وخسائر مادية قدرت ب 300 مليون دولار، كما شهدت ولاية تيارت تساقط كثيف للثلوج بلغ سمكه 13 سنتيم، مع انخفاض درجة الحرارة إلى 13 درجة تحت الصفر، وبمدينة المدية بلغ 60 سنتم، و9 درجات تحت الصفر.

---

[1] ابتسام أوعشرين، **"واقع البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر"**، محاضرات في مقياس البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، سنة ثالثة ماستر: تخصص السياسات العامة والنظم السياسية المقارنة، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، نوفمبر 2021).

[2] H.LAGHA, A.BACHA," sustainble development in algeria", **algerian journal of environement science and technology,** vol 04, n 02(august 2018),742-749.

ثانيا: الجفاف.

حسب تقرير اليونسكو فإن الجفاف من آثار التغيرات المناخية حيث أن الاحتباس الحراري في ارتفاع بسبب زيادة درجات حرارة الهواء السطحي للمنطقة العربية، مما يزيد من معدلات التبخر ويقلل من رطوبة التربة ومياه الرشح ومن المتوقع أن تقل معدلات تساقط الأمطار بنسبة 30 إلى 40 في المغرب وشمال موريتانيا ومنه يزداد الجفاف وموجاته على دول المغرب العربي خاصة في الجزائر والمغرب وتونس .

كما شهدت منطقة المغرب العربي جفافا حادا في السنوات الاخيرة، حيث تغيرت دورة الجفاف في الجزائر من سنة واحدة في المتوسط (كل خمس سنوات قبل عام 1990) إلى سنة واحدة من الجفاف كل سنتين في العقد الاخير.

ثالثا: التصحر

تبرز ظاهرة التصحر بشكل كبير في قارة إفريقيا، إذ تمتد الصحاري على طول شمال إفريقيا على خلاف الضفة الشمالية، وتنعكس مظاهره في انجراف التربة وتوسع الصحراء وانحصار الغابات والغطاء النباتي، وندرة المياه، ويؤدي التصحر إلى العديد من العوامل منها إزالة الغابات باعتبارها المانع الطبيعي لتآكل التربة، فإزالتها يعرض نظم التربة الطبيعية إلى نطاق واسع من التعرية، مما يؤدي إلى تزايد تآكل التربة وازدياد انجراف الأرض والفيضانات، كما يؤدي إلى تغيرات في درجة الحرارة الكامنة وكمية الأمطار وقدرة سطح الأرض على عكس الضوء، إذ تساهم إزالتها في إطلاق ثاني أكسيد الكربون وباقي الغازات الدفيئة وتساهم في التقليل من الاحتباس الحراري وتخفيض درجة حرارة الجو."[1]

أدت موجات الجفاف إلى تعقد الوضع البيئي، حيث باتت مشكلة التصحر قضية استعجاليه تتطلب تدخلا سريعا نظرا لأبعادها الخطيرة على المدى البعيد، فتدهور الأراضي يؤثر تأثيرا مباشرا على كل من الإنتاج الزراعي، المراعي، الغابات، وبالتالي الاقتصاد الوطني، فبالإضافة إلى العوامل البشرية المسببة لهذه الظاهرة، فإن التغيرات المناخية وما رافقها من جفاف زاد من حدة المشكلة، إذ تغطي

[1] إلهام زايد، "**المخاطر البيئية الكبرى في منطقة حوض المتوسط**"، ملتقى وطني حول جدلية العلاقة بين الأمن الاقتصادي وحماية البيئة في حوض المتوسط وتأثيرها على المغرب العربي، يومي 17/16 ديسمبر 2019، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)، ص.06.

الصحراء أكثر من 84 بالمائة من مساحة الجزائر[1]، فأكثر من تسعة ملايين هكتار من الاراضي المزروعة هي الان مهددة بالتصحر، ونتيجة لهذه الاوضاع تخسر الجزائر أكثر من سبعة آلاف هكتار سنويا، يتوقع أن تتضاعف معدلات الخسارة ضعفين، أو ثلاث إذا لم تتخذ الاجراءات العلاجية العاجلة .

ويعتبر التصحر كتهديد بيئي له عوارض أخرى ترتبط بالطابع الاجتماعي أو الانساني نذكر منها : الهجرة، واللجوء الذي يهدد خاصة سكان الأرياف، فإن تعرضت أراضيهم للتصحر وخاصة الاراضي الرطبة وشبه القاحلة يلجئون إلى مناطق أقل تضررا، وقد ينتج بذلك صراعات بين أصحاب الاراضي الأصلية واللاجئين.

كما يعد التصحر سبب ونتيجة للفقر، فهو سبب كونه يزيد أو يتسبب في معاناة الريفيين الذين يعتمدون على الزراعة لتحقيق أمنهم الغذائي، وهو نتيجة للفقر إذ أن هذا الأخير يدفع إلى استنزاف أكبر للموارد المائية واستغلال مستمر للأرض.

رابعا: تلوث المياه.

المياه في الجزائر معرضة لتلوث بيولوجي، كيميائي وفيزيائي، والصناعة هي المصدر الرئيسي لهذا التلوث، فضلا عن سوء سلوك السكان والمزارعين، وحسب دراسات وطنية أجريت على نوعية الموارد المائية المتوفرة تبين أن % 44 من المياه ذات نوعية جيدة و% 44 ذات نوعية مرضية، و% 02 ذات نوعية رديئة، وربما كان لعدم وجود مرصد وطني لمراقبة نوعية المياه وجودتها التأثير الأكبر لها، وعدم تفعيل المواد القانونية التي تضمنها قانون المياه 2005، هو السبب الرئيسي لتفاقم هذه المشكلة.[2]

خامسا: الاحتباس الحراري.

يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري بأنها الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض كنتيجة لعدة عوامل من أهمها زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية التي تلعب دور مهم في تدفئة سطح الارض، إن الاحتباس الحراري في طريقه لإحداث خلل بمنطقة

[1] European committee of the regions, " Algeria - Environment & the Fight against Climate Change", in https://portal.cor.europa.eu/divisionpowers/Pages/Algeria-Environment-and-fight-against-climate-change-.aspx, date of view: 31/05/2022.

[2] ابتسام أوعشرين، مرجع سبق ذكره.

حوض البحر المتوسط بصورة أكثر من أي جفاف أو موجات حر خلال العشرة آلاف عام الماضية إذ سيحول مناطق في جنوب أوروبا إلى صحراء بنهاية هذا القرن.

وبحسب دراسة قادتها جامعة إيكس-مرسيليا بفرنسا فقد ارتفع متوسط درجات الحرارة في المنطقة بالفعل بواقع 1.5 درجة مئوية منذ أواخر القرن الـ59 وهو ما يزيد كثيرا على المتوسط العالمي البالغ 1.0 درجة مئوية وأكدت الدراسة إنه إذا لم تعالج ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة فسوف تتسع مساحة الصحاري في جنوب إسبانيا والبرتغال والأجزاء الشمالية من المغرب والجزائر وتونس ومناطق أخرى تشمل صقلية وجنوب تركيا وأجزاء من سوريا.

سادسا: التلوث البحري.

تعرف مياه البحر المتوسط تدهورا متزايدا وتغيرا في الخصائص الطبيعية، فأصبحت في معظمها غير صالحة للاستخدام أو للحياة، وتتأتى مصادر تلوث منطقة حوض المتوسط بشكل رئيسي من مجموع الضغوطات البشرية التي تمارس على سواحله وما يحيط به من يابسة خاصة ما يرتبط بالملاحة البحرية ومياه الصرف الصحي، ومخلفات المناطق الحضرية وكذا الانبعاثات الصناعية كمصادر أساسية للتلوث البحري في منطقة المتوسط، مما يشكل ذلك خطرا على المياه ويؤدي إلى إحداث تلوث ضخم، فتتسرب إلى مياه المتوسط حوالي 100000 إلى 150000 طن سنويا من النفط في عرض البحر دون الناقلات الكبرى التي تخلف كميات ضخمة من تسريبات النفط الناتجة عن طرق التحميل العشوائية وغير المشروعة، أو بسبب الإهمال، وبفعل إلقاء هذه المخلفات البترولية في البحر المتوسط يحدث التلوث بالمواد الهيدروكربونية، إذ يعتبر هذا النوع من التلوث من أخطر الأنواع على الحياة البحرية بسبب ما يلقى من البواخر والناقلات, إذ يشكل طبقة رقيقة طافية تمنع الاحياء البحرية من التنفس وتعيق وصول أشعة الشمس إلى الاعماق بالإضافة إلى ما تحمله من مواد سامة تخلف آثار على نوعية المياه، إضافة إلى الانبعاثات الصناعية ومياه الصرف الصحي وما تحتويه البيئة البرية من مواد كيميائية ومبيدات مستخدمة في الأنشطة الزراعية والتي بدورها تعتبر المصدر المسؤول عن حوالي 80% من تلوث مياه البحر، بينما تمثل 20% المتبقية منها تلك الكمية الصادرة عن السفن والمنصات البحرية، فقد وصفت منطقة حوض المتوسط بأنها من أكثر مناطق العالم تأثرا بالنفايات البحرية وهي في تفاقم مستمر نتيجة لانغلاق حوض البحر الأبيض المتوسط ومحدودية تبادلاته مع

المحيطات الاخرى، وبما أن الجزائر تنتمي الى المنطقة المتوسطية فإن ما يحدث من تلوث بحري يؤثر بشكل مباشر على الجزائر سيما وأن طول الشريط الساحلي الجزائري يقدر بـ: 1600 كم.

سابعا: تلوث الهواء.

من بين المشاكل الموجودة في الجزائر ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والدخان وغيرها من ملوثات الهواء والتي ينجر عنها تكاليف صعبة بحيث أصبح المسئول الاول عن الوفيات المبكرة التي تصل إلى 3000 ألف سنويا، وكذلك حالة السعال المزمن وأمراض التنفس المزمن، ومن بين المناطق المتأثرة بهذا الوضع سكان حي وادي السمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة، وسكان المناطق المجاورة لمركب الاسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة أو الشلف، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة، وهذا التلوث يظهر من خلال القيود المفروضة عن النشاط.[1]

ثامنا: مشكلة النفايات.

تكون نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تسببت في ظهور أنماط معيشية جديدة، ساهمت بشكل مباشر في زيادة متطلبات الإنسان وتنويعها، وهي تصنف إلى عدة أنواع كالنفايات أو الفضلات المنزلية والنفايات الإشعاعية، نفايات زراعية ونفايات الوحدات الصناعية، يعني أن أشكال هذه النفايات تختلف حسب مصدرها وحسب طبيعة الحياة الاجتماعية والتطور الاقتصادي، فنجد مثال أن كمية النفايات المتولدة سنويا تقدر بـ: 5.2 مليون طن، أي 10.5 مليون م3، وأن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطية 0.5 كلغ من النفايات المنزلية.

وهذه المشكلة تعود في الأساس إلى الانسان الذي يعد عنصرا مكملا لعناصر البيئة، فتعامله غير العقلاني مع البيئة أدى إلى إحداث مشاكل بيئية خطيرة.

وبالرغم من إدراك الحكومة الجزائرية لأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة اهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى:

- اهمال القضايا البيئية في البرامج التنموية.

[1] ابتسام أوعشرين، مرجع سبق ذكره.

- وجود صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر للمحروقات.
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.
- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقة البديلة خاصة الطاقة الشمسية.
- النمو الديمغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

المطلب الثاني: أسباب تدهور البيئة في الجزائر.

تعود أهم أسباب تدهور البيئة إلى:

- غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدود ومستقل، وأن المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية، وضعف التوازن الحضري الريفي والتخطيط العمراني وما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لصيانة البيئة والمحافظة نظافتها.
- غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى، إضافة لضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع موارد البيئة وعناصرها.
- الاستغلال المفرط وغير المناسب للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف التربة، كما أن الافراط الرعوي يحمل المراعي أكثر من طاقتها مما يؤدي إلى تخريب الغطاء النباتي.
- تدهور الثروة النباتية وحرق الغابات، ويقصد بها الإفراط في قطع الأشجار لغرض البناء والنشاط الاقتصادي، أما حرق النباتات فيكون من اجل تطهير الأرض واستخدامها في الزراعة.
- عمليات التنمية خاصة الصناعة كونها من أبرز العوامل المسببة لمعظم المشاكل البيئية المعاصرة، فيما يخص الجزائر فإن المنشآت الصناعية المنتشرة عبر الساحل كمصانع تكرير البترول تشكل خطرا على البحار والشواطئ وكذلك تلويث الهواء بالغازات السامة.[1]
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة: تمتلك الجزائر ثروة نفطية وغاز طبيعي هام، مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب وقطاع البتروكيمياء، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص.43.

الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات، وقد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات، وتشكل الأنشطة الصناعية من أكثر الأنشطة تلويثا للبيئة، وذلك من خلال الغازات والنفايات الصناعية.

- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات: تتكفل الجماعات المحلية بجمع النفايات المنزلية على مستوى البلديات، إلا أننا نلاحظ ضعف مستوى جمع هذه النفايات، مما أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن، مما زاد من تلوث البيئة، والعوامل التي أدت إلى هذا الوضع تتمثل فيما يلي: عدم كفاية الوسائل المادية والبشرية للتكفل بجمع النفايات المنزلية، انخفاض أجور عمال النظافة ونقص التحفيزات المادية والمعنوية لهذا العامل المعرض لعدة أمراض ومخاطر مهنية، عدم احترام المواطنين مواعيد إخراج نفاياتهم وكذلك الأماكن المخصصة لهم، وجود أحياء عمرانية فوضوية، مما أدى إلى تراكم النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة، بحيث تلجأ المصالح المعنية إلى حرق النفايات، مما يؤثر سلبا على البيئة، بالمقابل لا توجد عملية رسكلة النفايات والاستفادة من النفايات القابلة للاسترجاع.
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف: توجد في الجزائر ستة وأربعون محطة لإعادة تطهير مياه الصرف هذه المحطات تعاني من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب وقلة الصيانة وسوء الاستغلال ونقص الغلاف المالي المخصص لها، مما يؤدي إلى ضعف مردوديتها والذي ساهم في تفشي الأوبئة المتنقلة عن طريق المياه وتفاقم درجة التلوث.
- سوء استغلال موارد الطاقة: تؤدي الطاقة دورا هاما في التنمية الاقتصادية بالمقابل تشكل خطرا على سلامة البيئة من خلال ظاهرة الاحتباس الحراري في هذا المجال فإن سوء استغلالها يكمن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة، بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل على اثنا عشر مليون طن سنة 2006 وكذلك نقص الاعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة في الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.
- النمو الديمغرافي: تشكل الضغوطات الديمغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية في هذا المجال نجد توسع العمران أدى إلى تقليص الغابات والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لزيادة استهلاك الطاقة، وبالتالي يساهم في التدهور البيئي وذلك من خلال: زيادة الضغوطات على الموارد الطبيعية، غياب سياسة تنموية متوازنة بين

المدينة والريف، الذي أدى إلى تشكيل ضغوطات على المدن وتوسع العمران على حساب الأراضي الزراعية، وعدم مراعاة التهيئة العمرانية المنجزة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي والمساحات الخضراء.[1]

المبحث الثاني: تطور الآليات القانونية للسياسة العامة البيئية في الجزائر.

خضعت الجزائر لفترة طويلة من الاستعمار، تم خلالها تطبيق القوانين واللوائح الفرنسية، وكلما تعلق الأمر بقواعد حماية البيئية يرفض المستعمرون الفرنسيون احترامها في الأراضي الجزائرية. فتمتع الجزائر بالموارد الطبيعية والثروات الهائلة دفع السلطات الفرنسية في ذلك الوقت إلى استغلالها واستنزافها، أما بعد الاستقلال مباشرة فقد انصب اهتمام الجزائر على إعادة البناء والتعمير مهملة في ذلك الجانب البيئي.

المطلب الأول: تطور قانون حماية البيئة خلال الفترة الاستعمارية.

ورثت الجزائر بعد استقلالها وضعا متدهورا إلى أبعد الحدود وفي شتى مناحي الحياة، كالأمية، تفشي الأمراض، ضحايا وأيتام وأرامل، أراضي مزروعة بالألغام، بنية سياسية واقتصادية هشة، فكان من الضروري في كل الموازنات السياسية إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي من أجل النهوض بالبعد الاجتماعي ولو على حساب البعد البيئي.[2]

تعد الجزائر من الدول التي خضعت لفترة طويلة من الاستعمار، وبذلك فإن مصيرها كان كمصير أية دولة مستعمرة، تتداول عليها القوانين والأنظمة الاستعمارية، لكن لما يتعلق الأمر بقواعد حماية البيئة فإن المستعمر الفرنسي يأبى تطبيقها في الأراضي الجزائرية لأن هذا يتعارض ومصالحه الاستعمارية، فالجزائر بالنظر لما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية مهدت للمستعمر استغلالها فأدى هذا الطمع إلى استنزاف الموارد البيئية، ومن بينها الثروة الغابية حيث تعرضت لقطع الأشجار وحرق الغابات، كما قام المعمرون بعمليات الحفر الهمجية رغبة منهم في الحصول على الثروات المعدنية مما

[1] ياسين كوسة، **السياسات البيئية و التنمية المستدامة**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي:كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2020)،ص ص. 71-72.

[2] محمود الأبرش، **السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2017/2016)، ص.108.

أدى إلى تعكير طبقات المياه الجوفية وتشويه سطح الأرض كما قام المستعمر بإنشاء المستوطنات على حساب الأراضي الفلاحية.

ومما تقدم يمكن القول أن القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية لعبت الدور الكبير في استنزاف الموارد البيئية وتقليصها.[1]

المطلب الثاني: تطور قانون حماية البيئة بعد الاستقلال.

عقب استقلال الجزائر مباشرة، ركزت الدولة الجزائرية على إعادة بناء ما تركه المستعمرون وراءهم، وبالتالي تجاهلوا الجانب البيئي إلى حد كبير، ولكن مع مرور الوقت بدأت الجزائر في الاهتمام بالبيئة، ويتضح ذلك من خلال إصدار العديد من القوانين المناهضة للبيئة في شكل مرسوم تنظيمي، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بحماية السواحل وكذا حماية المدن الساحلية، وإنشاء لجنة المياه.

وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحياتها في سنة 1967 وهو قانون البلدية الذي اكتفى بالإشارة على صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام، أما قانون الولاية الصادر في 1969 فقد تضمن الإشارة إلى حماية البيئة بشكل غير مباشر وهذا من خلال النص على التزام السلطات العمومية بالتدخل وأخذ القرارات اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية والوبائية.

وفي مطلع السبعينات تم إنشاء اللجنة الوطنية للبيئة كهيئة استشارية، تساهم باقتراحاتها في مجال حماية البيئة.

ويرجع غياب سياسة واضحة لحماية البيئة وعدم صدور قانون لها خلال هذه الفترة إلى حداثة استقلال الجزائر وكذلك حداثة مفهوم حماية البيئة على المستوى الدولي الذي بدأ يتكرّس بعد انعقاد أول تجمع دولي بستوكهولم في جوان 1972.[2]

[1] أمل المرشدي، "بحث قانوني هام حول ماهية قانون حماية البيئة في التشريع الجزائري،" في: https://www.mohamah.net/law/بحث-قانوني-مفصل-حول-ماهية-قانون-حماية-ا/،تاريخ الاطلاع: (10-05-2022).

[2] محمد صخري ، "قراءة في تطور السياسة العامة البيئية في الجزائر"، في:https://www.politics-dz.com /قراءة-في-تطور-السياسات-العامة-البيئية/،تاريخ الاطلاع: (2022/04/13).

وفي سنة 1983 صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة، ويعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف وقد فتح ذات القانون كذلك المجال واسعا للاهتمام بالبيئة، مما أدى إلى صدور عدة قوانين وتنظيمات أهمها القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الذي عبر من خلاله المشرع الجزائري على العلاقة بين حماية الصحة وحماية البيئة تحت عنوان "**تدابير حماية المحيط والبيئة**".

كما صدر سنة 1987 القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية، وهذا ما يعني اتجاه الدولة إلى انتهاج سياسة التوزيع المحكم والأمثل للأنشطة الاقتصادية والموارد البيئية والطبيعية.

وإلى جانب ما سبق ذكره، نجد أن المشرّع لم يورد مسألة حماية البيئة في القانون العادي والقوانين الفرعية فحسب، بل تعدى اهتمامه وخصها بالدراسة في دستور 1989 حينما كرس الحماية القانونية للبيئية معتبرا إياها مصلحة عامة تجب حمايتها كما أضاف ضرورة الاعتناء بصحة المواطن ووقايته من الأمراض المعدية وذلك من خلال إلزام الدولة بالتكفل بهذا المجال.[1]

حيث كان دستور 1989 مقدمة لصدور كثير من القوانين ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بحماية البيئة أهمها:

- **قانون البلدية والولاية:** نص على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في تهيئة الإقليم الولائي، وحماية البيئة وترقيتها، أما قانون البلدية تبنى العديد من النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة كالصحة والنظافة العمومية وكذا ضرورة اتخاذ التدابير لمكافحة المياه القذرة والنفايات وإنشاء المساحات الخضراء وكل ما له علاقة بتحسين إطار الحياة.
- **قانون التهيئة والتعمير:** يهدف هذا القانون إلى إحداث توازن في تسيير الأراضي بين وظيفة السكن، الفلاحة، الصناعة والمحافظة على البيئة.
- **المرسوم التنفيذي المتعلق بدراسة مدى التأثير على البيئة:** يعتبر هذا المرسوم بمثابة أداة جديدة جاء بها قانون سنة 1983، وهو وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة، يهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة والغير مباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان، بحيث عرفت المادة 02 منه نظام دراسة التأثير: "بأنه إجراء قبلي

[1] أمل المرشدي، مرجع سبق ذكره.

يخضع إليه جميع أشغال وأعمال التهيئة أو المنشآت الكبرى التي يمكن بسبب أهميتها وأبعادها وآثارها أن تلحق ضررا مباشر أو غير مباشر بالبيئة ولاسيما الصحة العمومية والفلاحة والمساحات الطبيعية والحيوان والنبات والمحافظة على الأماكن والآثار وحسن الجوار".

وجاءت فترة التسعينات بكثير من التشريعات واستحدثت العديد من الهياكل المكلفة بحماية البيئة والمجالات ذات العلاقة، بحيث دعم المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة (PPAG) لسنة 1996 المشرع الجزائري، من أجل السير في نفس المنهج لحماية البيئة بفضل التقارير عن المؤشرات السلبية الدالة على تدهور البيئة في الجزائر، وفي أوت 1997 صادق المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة الذي أكد على تدعيم سياسة حماية البيئة والمحافظة عليها بتعزيز وسائل الوقاية من أعمال المساس بالبيئة ومكافحتها.

ولقد نص المشرع الجزائري على جملة من القوانين الخاصة بتجريم أفعال تضر بالبيئة وأصدر قوانين تتضمن أحكاما تنظيمية وإجرائية وكيفية إدارة وحماية عناصر البيئة إداريا وإجرائيا، كما تحتوي على جزاء جنائي في حالة مخالفتها وكضمان لاحترامها.

ويمكن حصر أهم القوانين التي وكزت على موضوع البيئة كأمثلة فيما يلي:

- **قانون رقم 19/01:** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها، الصادر في العدد 77 من الجريدة الرسمية.
- **قانون رقم 20/01**: المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته، الصادر في العدد 77 من الجريدة الرسمية.
- **قانون رقم 03/03**: المؤرخ في 17 فيفري 2002 المتعلق بمناطق التوسع المواقع السياحية، الصادر في العدد 11 من الجريدة الرسمية.
- **قانون رقم 07/04:** المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد، الصادر في العدد 15 من الجريدة الرسمية.
- **قانون رقم 12/05:** المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه، الصادر في العدد 60 من الجريدة الرسمية.

- **المرسوم التنفيذي رقم 77/00:** المؤرخ في 10/أفريل 2004 المنظم لإفرازات الدخان والغاز والغبار والروائح والجسيمات الصلبة في الجو، الصادر في العدد 18 من الجريدة الرسمية.

وفي سنة 2002 صدر في الجزائر **القانون رقم 10/03** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بعد مشاركة الجزائر في العديد من المحافل الدولية ومصادقتها على الاتفاقيات بخصوص هذا الموضوع.

وقد حدد التشريع البيئي الجزائري الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها حماية البيئية في إطار التنمية المستدامة وهي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة.
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية، وكذا استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء (الطاقات المتجددة).

إضافة إلى قانوني البلدية **رقم 10/11** والولاية **رقم 12/07**، واللذان أعطيا مهام أوسع في تسير الجماعات المحلية، مما يسمح بالاستجابة والتأقلم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمشاركة في الاصلاحات الشاملة.[1]

على العموم وفي إطار تقييم مدى فعالية الآليات القانونية المتخذة من طرف المشرع الجزائري في سبيل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة يمكن القول أن المشرع تبنى العديد من الآليات التي تتباين في مستوى فعاليتها، حيث نسجل وجود مجموعة من الآليات تتسم بالفاعلية والكفاءة، ومجموعة أخرى تتسم بالضعف.

[1] صخري محمد، "قراءة في تطور السياسة العامة البيئية في الجزائر"، في: https://www.politics-dz.com/قراءة-في-تطور-السياسات-العامة-البيئية/، تاريخ الإطلاع:(2022/04/13)

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة العامة البيئية في الجزائر.

عند التطرق الى السياسة العامة البيئية وصناعها، فإننا نتحدث بالطبع عن وجود مؤسسات الدولة الرسمية، من سلطة تنفيذية المكونة من رئيس الجمهورية والوزارات، والسلطة التشريعية التي تشرع القوانين والسلطة القضائية، التي تعنى بالمخالفات البيئية .

إضافة إلى مؤسسات الدولة غير الرسمية كمؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية التي تساهم في صنع القرار البيئي وصياغته وكذا التأثير على السياسة الوطنية في هذا المجال وخاصة الإعلام والجمعيات البيئية والأحزاب السياسية، وهذا ما سنفصل فيه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة العامة البيئية.[1]

أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها وربطها بالتنمية المستدامة أولوية وطنية وعليه فهي تقع على عاتق الدولة، خصوصا بعد صدور قانون حماية البيئة 10/03، لذلك وجب الوقوف على دور المؤسسات الرسمية في السياسات البيئية بالجزائر.

أولا: السلطة التشريعية.

تتولى السلطة التشريعية الدور المركزي في تشريع القوانين وصنع السياسات وهي سلطة مخولة دستوريا إضافة إلى مناقشة والتصويت على ميزانيات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة تتولى كذلك مراقبة ومتابعة التنفيذ.

أ) **الوظيفة التشريعية:** يختص البرلمان الجزائري بالتصويت على القوانين واعدادها، وذلك عن طريق مناقشة جدول أعماله، ويحق لأعضائه المبادرة في تعديل النصوص التي يناقشونها على أن يكون الاقتراع حرا.

بالنظر إلى الأهمية التي تحتلها البيئة، وبسبب المعطيات والآثار البيئية الداخلية التي دفعت بالسلطة التشريعية الجزائرية لتقنين هذا الجانب، وسن القوانين والمراسيم الضرورية للتحكم فيه، قامت الدولة الجزائرية بوضع مجموعة من التشريعات الخاصة والتي تهدف إلى حماية البيئة، ولقد اهتم **دستور 22 فيفري 1976** بالبيئة في **المادة 151**: يشرع المجلس الوطني الشعبي في المجالات التالية :

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص.37-45.

- الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي والبيئة ونوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات.
- حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- حماية النظام العام للمياه والغابات.

سن قوانين الجباية البيئية حيث تم سن أول ضريبة بيئية، من خلال قانون المالية 1992 حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة، وتلتها بعدها العديد من القوانين الضابطة للضرائب والرسوم في مجال البيئة وقد تم تسجيل من بين 88 نص مصادق عليه خلال الفترة التشريعية الخامسة ما بين 2002 و2007، خمس نصوص خاصة بالبيئة.

ب) **الوظيفة المالية:** يصادق البرلمان على قانون المالية خلال مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه، وقد قام الدستور بتقييد سلطات البرلمان في:

- تخصيص الميزانية حيث لا يصوت البرلمان على الميزانية بصورة إجمالية، وإنما يصوت عليها بصورة تفصيلية، بغية عدم السماح للحكومة بنقل نفقة أو اعتماد فصل إلى آخر من فصول الميزانية.
- قدرة البرلمان على اقتراح نفقات جديدة غير النفقات الواردة في الميزانية.
- في حالة تأخر البرلمان في التصويت على الميزانية يكون للحكومة الحق في تنفيذ المشروع بأمر من رئيس الجمهورية.

ج) **الوظيفة الرقابية:** توجيه الأسئلة لأعضاء الحكومة، عن طريق أسئلة مكتوبة يوجهها أعضاء البرلمان إلى أحد أعضاء الحكومة، ويتعين على عضو من الحكومة أن يجيب على السؤال خلال شهر، السؤال الشفوي الذي لا تتبعه مناقشة يجيب عليه الوزير الموجه له السؤال ويحق لصاحب السؤال أن يرد على الوزير في مدة خمس دقائق كحد أقصى، أما السؤال الذي تتبعه مناقشة يمكن أن يتدخل فيه أعضاء البرلمان بعد إجابة الوزير الموجه له السؤال.

تحريك المسؤولية السياسية للحكومة، إما عن طريق ملتمس الرقابة أو سحب الثقة من الحكومة، وملتمس الرقابة ينصب على مسؤولية الحكومة، ويتعين أن يتقدم به 7/1 من نواب أعضاء المجلس الشعبي الوطني والتصويت على الاقتراح لا يتم إلا بعد مضي ثلاثة أيام من إيداع ملتمس الرقابة.

ثانيا: السلطة التنفيذية.

أ) **رئيس الجمهورية**: جاء في المادة 4 من **القانون رقم 03/83** المؤرخ في 19 جويلية 2003 **"تحدد الدولة في إطار التهيئة العمرانية شروط إدراج المشاريع في البيئة، وكذا التعليمات التقنية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية."**

وبما أن السلطة التنفيذية في الجزائر أصبحت تجابه السلطة التشريعية في سن القوانين فأن رئيس الجمهورية له الحق في إصدار تشريعات والاعتراض على القوانين ومسائلات النواب للحكومة، حيث يمتلك رئيس الجمهورية حق إيداع مشروع أو اقتراح قانون أو ميزانية أو لائحة لدى مناقشتها، ويمكنه أن يعدل مشروع القانون فتعاد صياغته وفق رؤية رئاسية في أي قطاع من القطاعات بما في ذلك مجل البيئة، ويرفق بمذكرة إيضاحية ويعرض ثانية على مجلس الوزراء للتنقيح ليحال بعدها على المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه.

إضافة لذلك يتمتع رئيس الجمهورية بحق مراقبة الوزير الأول في مدى الأخذ بتوجيهاته، وما على الوزير الأول إلا الانصياع أو الاستقالة، ويمكن في حالة عدم التصويت على قانون المالية في أجل 75 يوما من إيداع مشروع القانون لدى البرلمان، أن يتدخل رئيس الجمهورية ويصدره بأمر منه.

ب) **الوزير الأول:** يتولى الوزير الأول باعتباره الممثل الأول للحكومة والمسئول أمام رئيس الجمهورية والبرلمان جملة من المهام حيث يقوم بـ:

- ضبط برنامج الحكومة بما في ذلك برنامجه الخاص بقطاع البيئة ويعرضه في مجلس الوزراء ثم إلى المجلس الشعبي للموافقة عليه ويجري المجلس الشعبي الوطني مناقشة عامة للبرنامج بما في ذلك ما يخص قطاع البيئة، بعدها يعدل الوزير الأول برنامجه على ضوء هذه المناقشة ويقدم عنه تقريرا لمجلس الأمة، بعدها يتولى تنفيذ البرنامج المصادق عليه وينسق بين كافة القطاعات لضمان حسن التطبيق والتسيير.
- تقدم الحكومة سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة البيئية ضمن السياسة العامة للدولة، يعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة وفي حالة عدم التزام الوزير الأول بما تم الموافقة عليه عند عرض برنامج السياسة العامة يمكن ان يترتب عليه إيداع ملتمس رقابة يقوم به المجلس الشعبي الوطني.

- يتولى الوزير الأول السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات التي من شأنها أن تعزز حماية البيئة والقضاء على الانتهاكات، إضافة إلى التوقيع على المراسيم التنفيذية التي تساهم في إنجاز المشاريع المسطرة لقطاع البيئة ويسهر على حسن سير الإدارة العمومية للجهاز التنفيذي بما في ذلك الوزارة المكلفة بالبيئة.

ج) **الوزارة المعنية: (وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة).**

- **وزير التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة:** بموجب المرسوم الرئاسي رقم 326/12 المؤرخ في 25 ديسمبر 2012 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 259/10 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة. تم إعادة تسمية الوزارة مع إضافة المدينة لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، وجاء في المادة الخامسة: **"يضع الوزير المكلف بحماية البيئة الهيئات المكلفة بتطبيق هذا القانون ويعمل على إشراك الأجهزة المعنية توخيا لتنسيق أفضل للعمل الرامي إلى حماية البيئة."**

ووفق لذلك فإن الوزير المكلف بالبيئة يمارس صلاحياته بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية، ويكلف بـ[1]:

- اقتراح السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، عناصر السياسة الوطنية في ميادين تهيئة الإقليم والبيئة ومتابعة تطبيقها ومراقبتها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها وتقييم نتائج نشاط الوزارة إلى الوزير الأول ومجلس الوزراء.
- ممارسة صلاحيات الوزارة بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية وفي حدود اختصاصات كل منها، من منظور التنمية المستدامة في ميادين تهيئة الإقليم وحماية البيئة.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة واقتراحها وتنفيذها.
- التخطيط ووضع أدوات التحكم في تطور المدن، وكذا التوزيع المتوازن للنشاطات للتجهيزات والسكان.
- تطوير جميع الهياكل الأساسية والطاقات الوطنية وتثمينها وكذا الحفاظ على الفضاءات ومتابعة إعدادها.

[1] عبد المنعم بن أحمد، **الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2009)، ص ص. 147-148.

- التخطيط ووضع أدوات التحكم في تطور المدن وكذا التوزيع المتوازن، للنشاطات والتجهيزات والسكان.
- تطوير جميع الهياكل الأساسية والطاقات الوطنية وتثمينها، وكذا الحفاظ على الفضاءات الحساسة والهشة وترقيتها.
- الممارسة الفاعلة للسلطة العمومية في ميادين البيئة والتهيئة العمرانية والسياحة
- تنظيم وتطوير التشاور واعتماد اختيارات التوجيه وأهداف تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة على المستويات القطاعية والجهوية.
- تنشيط ومتابعة إعداد المخططات الوطنية والجهوية لتهيئة الإقليم.
- كما يتولى رصد حالة البيئة ومراقبتها ويبادر بالقواعد والتدابير الخاصة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث، وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية.

د) الهيئات المركزية والمؤسسات الوطنية التابعة:

1. **المديريات العامة للبيئة:**[1] هي هيئات محلية إدارية تابعة لوزارة موزعة على كافة مناطق الوطن لتنسيق بين المستوى الوطني والمحلي، يشرف عليها مدير عام يساعده عدد من الموظفين، من أهم اختصاصات هذه المديريات:

- الوقاية من جميع أشكال التلوث والإضرار.
- السهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول به.
- ترقية الأعمال المتعلقة بالإعلام والتربية والتوعية البيئية.
- ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة.

2. **المفتشيات العامة البيئية:**[2] والتي توجد على مستوى الولايات تساعد المديرية العامة للبيئة في أداء مهامها نذكر منها:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال حماية البيئة.
- اقتراح التدابير القانونية أو المادية قصد تعزيز عمل الدولة في مجال البيئة.
- السهر على المراجعات الدورية لأجهزة الإنذار والوقاية من حوادث التلوث المحتمل وذلك سنويا انطلاقا من برامج نشاط يوافق عليه الوزير المكلف بالبيئة.

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سابق، ص 42.

[2] المكان نفسه.

3. **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:**[1] مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقته مع الدولة، ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، وهو مكلف بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والهيئات المعنية بجمع المعلومة البيئية على الصعيد العلمي التقني والإحصائي ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها.

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية
- جمع المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام.
- المبادرة بالدراسة الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة على تلك الأوساط وانجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها.

4. **المعهد الوطني للتكوينات البيئية:** أنشئ في 17 أوت 2002 يستفيد المعهد من دعم تقني ومالي في إطار الشراكة البيئية مع ألمانيا وايطاليا وفرنسا ومن المؤسسات الدولية خصوصا الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو وهو تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، وتتمثل مهامه في:

- ضمان التكوين وترقية التربية البيئية والتحسيس.
- تقديم تكوينات خاصة في المجال البيئي لفائدة المتدخلين العموميين والخواص.

هـ) تطور المؤسسات البيئية في الجزائر:[2] لقد تناوب عن مراقبة حالة البيئة وحمايتها مجموعة من الإدارات والمؤسسات، نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: يوضح تطور المؤسسات البيئية في الجزائر.

السنة	التسمية	الوصاية	الملاحظات
1974	المجلس الوطني للبيئة		هيئة مكونة من عدة ميادين (الري، الغابات، تهيئة الساحل...)
1977	مديرية البيئة	وزارة الري واستصلاح الأراضي و حماية	تم إلغاء المديرية في شهر مارس 1981

[1] مرسوم تنفيذي رقم 02ـ 115 المؤرخ في 03 أفريل 2002، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة 98 الرسمية، عدد 22، مؤرخة في 3 أفريل2002.

[2] حشلاف فتيحة، **تطور حجم المؤسسة و مسؤوليتها البيئية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر (جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015/2014)، ص48.

		البيئة	
1981	مديرية المحافظة على البيئة وترقيتها	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي	
1983	الوكالة الوطنية لحماية البيئة		
1984	تم انشاء أربع مديريات مركزية تتكفل بالبيئة	وزارة الري والبيئة والغابات	
1994	المديرية العامة للبيئة	وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصلاح الزراعي	في ديسمبر 1994 تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة
1996	كتابة الدولة المكلفة بالبيئة	وزارة الداخلية	
2000	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة		تم إنشاء خاصة بالبيئة
2002	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة		تعديل تسمية الوزارة
2004	وزارة تهيئة الإقليم و البيئة		تعديل تسمية الوزارة
2007	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة		تعديل تسمية الوزارة
2012	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة		تعديل تسمية الوزارة
2015	وزارة الموارد المائية والبيئة		تعديل تسمية الوزارة
2017	وزارة البيئة والطاقات المتجددة		
2020	وزارة البيئة		

المصدر: حشلاف فتيحة، **تطور حجم المؤسسة و مسؤوليتها البيئية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر (جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015/2014)، ص.48.

نلاحظ تغير التسمية للمؤسسات الخاصة بحماية البيئة وذلك حتى بعد استحداث وزارة خاصة للبيئة سنة 2000.

ثالثا: السلطة القضائية.

يتمثل دور السلطة القضائية بالجزائر في حماية البيئة و تقييم الممارسات البيئية ومراقبة تطبيق القوانين ورفع تقارير لهيئات المختصة عن الانتهاكات وضمان تطبيق القوانين البيئية من خلال الضبط الإداري والضبط القضائي، الأول وظيفته وقائية تتمثل في العمل على صيانة النظام بمنع الاضطراب قبل وقوعه باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، أما الضبط القضائي فإنه ال يتحرك إلا بعد وقوع الإخلال بالنظام العام أي مهمته الكشف عن الجرائم وتعقب مرتكبيها وتنفيذ وتعمل السلطة القضائية إلى حماية البيئة تطبيقا للسياسات البيئية من 100 العقوبة فيهم ردعا لهم101 .خلال مجموعة من الأدوات الرقابية:

- الرقابة القبلية التي تمنع وقوع السلوك المخالف لإرادة المشرع والذي يضر بالبيئة في أحد عناصرها ومن الاعتداءات البيئية من خلال: التراخيص، الحضر، الإلزام.
- الرقابة البعيدة التي تمارسها السلطات المختصة على الأفراد والمؤسسات لمعرفة مدى احترام الإجراءات المتبعة ولإخلالهم بالنظام العام وبمقتضيات حماية البيئة وقد تكون ردعية للمخالفات كوقف النشاط أو الأعذار، سحب الترخيص[1].

رابعا: الجماعات المحلية.

تجدر الإشارة إلى أن أهم محدد لنجاح أو فشل السياسة البيئية هو الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية، ليس فقط من خلال التشريعات البيئية وآليات عملها في المجال البيئي، ولكن أيضا من خلال ما تساهم به كمصدر للمعلومات البيئية، حيث لا يمكن بلورة سياسة بيئية ناجحة في ظل غياب هذه المعلومات على صانعي القرار البيئي.

1. **دور الولاية في حماية البيئة**: يمكن إجمال دورها فيما يلي:

- مساعدة البلديات على خلق ودعم التنمية المحلية.
- الحفاظ على الموارد المحلية وذلك من خلال حماية البيئة الطبيعية كالمحافظة على موارد المياه، حماية التربة والتنوع البيولوجي.

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص.45.

- تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، وحماية الهواء من التلوث.
- توفير منافع الصحة والحفاظ على الصحة العمومية.
- تشجيع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ويتخذ كل الإجراءات لرامية لإنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود الإقليم.[1]

2. **دور البلدية في حماية البيئة**: يمكن إجمال دورها في:

- المبادرة بكل عملية واتخاذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية النشاطات الاقتصادية التي تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.
- تساهم في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لها.
- تسهر على مساهمة المصالح التقنية للدولة من خلال توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات ومعالجتها.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- تتكفل في حدود إمكانياتها بتهيئة المساحات الخضراء والمساهمة في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.[2]

[1] منال سخري، **السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط .01، 2017، ص 174.

[2] الذهبي أمال، بن الدين محمد، " the factors of enviromental policy to support the goverment's orientation towards establishing the concept of sustainble devlopement in Algeria"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، م.08، ع.03 (سبتمبر 2020)، ص ص.149- 165.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الغير رسمية في رسم السياسة العامة البيئية.

إلى جانب المؤسسات الرسمية تساهم المؤسسات الغير رسمية للدولة في رسم وتصور سياسة بيئية تهدف لحماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة.

أولا: المجتمع المدني.

يعرف **سعد الدين إبراهيم** المجتمع المدني على أنه: **"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني على الجمعيات، الروابط، الأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي."**[1]

تقع على عاتق المجتمع المدني وتنظيماته مسؤولية كبيرة تجاه البيئة أهمها:

- تبني برامج بيئية للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين عن أهميها ووجب المحافظة عليها فضلا عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة.
- لعب دور أساسي في التربية البيئية السليمة، من خلال نشر الوعي البيئي وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه قضايا البيئة.
- تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الصديقة للبيئة والتي تكفل تنمية اجتماعية، اقتصادية وسياسية دائمة ومستمرة.
- يعتبر المجتمع المدني القطاع الثالث في تحقيق الحوكمة البيئية التي تعمل مختلف الأنظمة السياسية إلى بلوغها لكونها تترجم كفاءة صياغة السياسة البيئية الوطنية.

ثانيا: الأحزاب السياسية.

للأحزاب السياسية أهمية بالغة في رفع مستوى الوعي لدى الأفراد، إضافة إلى الضغط على السلطة السياسية في الدولة لإدراج مبادئ حماية البيئة في عملية رسم السياسات وتنفيذ برامجهم.

[1] طاهر بلعيور،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الانسانية**، ع.10 (نوفمبر 2006)، ص ص. 121- 133.

وفي الجزائر عند محاولة الحديث عن الأحزاب الخضراء نجد حزب الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو المعتمد من طرف الدولة سنة 1992، برئاسة السيد عكيف عبد الرحمن الذي يهدف لحماية البيئة وبرنامجه يهدف لإقحام موضوع البيئة في البرنامج التعليمي ونشر الحس البيئي لدى المواطنين وتكوين الشباب في هذا المجال. وتتمثل أهم نشاطاته في السعي لتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة، إضافة إلى الضغط على الحكومة للكشف عن حجم التلوث خاصة الناجم عن النشاطات الاقتصادية.

ودفع المؤسسات للتقليل من النفايات واعتماد التكنولوجيا النظيفة واستحداث مراكز لمعالجة مخلفاتها. إضافة فإن الحزب يشارك في مختلف الأنشطة ذات العلاقة بالبيئة، إذ شارك رئيس هذا الحزب في مؤتمر "ريودي جاني رو" حول البيئة والتنمية، كما انه عضو نشط في الجمعيتين العالميتين ميتروبوليس" Métropolis" وتيليكوم" télécom "كما شارك الحزب في العديد من نشاطات الجمعيات الجزائرية المهتمة بالبيئة.[1]

أما بالنسبة لبقية الأحزاب السياسية في الجزائر فإن دورها شبه معدوم في المجال البيئي أو يكون في آخر أولوياته السياسية، على الرغم من الأهمية الوطنية والعالمية للقطاع وتأثيره في كافة المجالات وخاصة التنمية المستدامة، التي يهدف معظم الأحزاب السياسية في الجزائر إلى استخدامها لكسب التأييد الشعبي، ويتمثل دور الأحزاب في التشريع في إطار البرلمان، الرقابة داخل وخارج البرلمان، وإبلاغ وإيصال المطالب حول القضايا البيئية.

ثالثا: دور الإعلام البيئي.

تضمن **القانون 10/03** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، إنشاء نظام شامل للإعلام البيئي يتضمن ما يلي:

- شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.
- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذا شروط جمع المعلومة البيئية.

[1] ياسين كوسة، مرجع سابق ص 54.

- قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية والإحصائية الصحيحة.[1]
- يمكن النهوض بقطاع الإعلام البيئي من خلال :
- تقوية إمكانيات وقدرات وأجهزة الإعلام من خلال الدورات التدريبية للإعلاميين البيئيين للتعرف على القضايا والمصطلحات البيئية المختلفة مع التدريب على التحليل المعمق لتلك القضايا.
- ضرورة وضع استراتيجية إعلامية شاملة لتنمية الوعي البيئي.
- إنشاء بنوك المعلومات البيئية لتوفير المعلومات حول مختلف القضايا البيئية محل البحث والتحقيق.
- ضرورة وجود لجنة وطنية للإعلام البيئي تتكفل برسم سياسات وخطط وبرامج وتنظيم حملات إعلامية بيئية للقضايا البيئية الراهنة.[2]

[1] الجريدة الرسمية، العدد 43، القانون 03-10، مؤرخ في جويلية 2003، ص 10.

[2] الذهبي أمال، بن الدين محمد، مرجع سابق، ص 158.

خلاصة الفصل:

بالرغم من الإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر والموقع الاستراتيجي إلا أنها تعاني العديد من المشاكل البيئية كتلوث المياه وندرتها، تلوث الهواء، التصحر وانتشار النفايات المنزلية وكذا الصناعية ونشير إلى أن التلوث وبمختلف أنواعه أدى إلى حدوث آثار وخيمة على الفرد والكائنات الحية الأخرى، بالإضافة إلى التوسع السكاني غير المتوازن والمتمركز في المناطق الساحلية الشمالية على حساب المناطق الجنوبية, وللحد من هذه المشاكل وضع المشرع الجزائري مجموعة من القوانين والمؤسسات قصد حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تعاني من مشكلة التنفيذ عند تجسيدها على أرض الواقع.

الفصل الثالث:

أثر تطبيق السياسة البيئية على واقع التنمية المستدامة الجزائر

تمهيد:

التخطيط مهمة أساسية تنجزها الدولة في جميع القطاعات لتعزيزها وتحسينها. ويشمل هذا التخطيط الاستراتيجية الوطنية للبيئة والخطة الوطنية للنشاط البيئي والتنمية المستدامة، وهما أفضل أدوات تطوير وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالبيئة، تستخدم التقارير الخاصة بحالة البيئة ومستقبلها كمرجع لوضع الاستراتيجية الوطنية للبيئة.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الاستراتيجيات المتبناة من أجل حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الاستراتيجيات المتبناة من أجل حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

يُنظر إلى الاستراتيجيات المستخدمة لحماية البيئة على أنها مدخلات الحكومة لاتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة للحد من التلوث، ومعالجة التحديات البيئية، وكذا تحقيق التنمية المستدامة. وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مضمون هذه الاستراتيجيات في الجزائر.

المطلب الأول: الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر.

إن حالة البيئة في الجزائر على نحو ما وصفناه سابقا تعود دون ما تردد إلى ضرورة تحديد استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

وكنقطة انطلاق لإعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتي ستمثل قاعدة العمل للمخطط الوطني للعمل من أجل البيئة، عملت السلطات الوصية عن قطاع البيئة بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية الدولية على إعداد تقرير حول حالة البيئة لأول مرة خلال سنة 2000 على أن يتم تحديثه كل سنتين.

يعتبر التقرير الوطني حول البيئة (RNE) حوصلة عمل مختلف الخبراء الجزائريين والأجانب، ويهدف أساسا إلى إرساء أسس ومبادئ استراتيجية وطنية للبيئة تستخدم كقاعدة عمل للمخطط الوطني من أجل البيئة وذلك أعدت استراتيجية تعمل لتحقيق عدد من الأهداف.[1]

أولا: المبادئ الأساسية للاستراتيجية: إن من شأن الاستراتيجية البيئية المزعم تطبيقها أن تسمح برفع التحديات البيئية، وبوضع الأسس الأولى للنهوض بالتنمية المستدامة وترتكز هذه الاستراتيجية على المبادئ التالية:[2]

- إدماج إمكانية العيش البيئي في استراتيجية تطور البلاد من خلال التشجيع على النمو الدائم وتقليص الفقر.

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] إيمان مرابط، "استراتيجية حماية البيئة في الجزائر"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، ع.14، (أوت 2018)، ص.ص 207-222.

- وضع سياسات عمومية ناجعة ترمي إلى ضبط الجوانب الخارجية للبيئة ذات الصلة بالنمو وبالأنشطة الاقتصادية التي يبادر بها القطاع الخاص بشكل متزايد.
- تحديد أهداف بيئية دقيقة تتسق مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وأن تضبط برامج العمل ذات الأولوية والمرتكزة على مؤشرات ثابتة لتحقيق تلك الأهداف.
- تهيئة الأطر المؤسساتية والقانونية وجعلها أداة استراتيجية لتحقيق الأهداف البيئية، واعتماد نظام للمطالبة، من خلال سلطة تمارسها قوة عمومية ذات مسؤوليات واضحة.
- تنفيذ برنامج كامل لتنمية الموارد البشرية لتطبيق برنامج حماية البيئة وتسيير الموارد الطبيعية.
- تحديد الاستثمارات الشاملة التي يجب القيام بها في غضون عشر سنوات.
- ضبط المشاريع الواجب تنفيذها على سبيل الأولوية في إطار المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة استنادا إلى سيناريو التكافؤ بين التكاليف والمنافع.
- تبني استراتيجية حشد الموارد المالية.

ثانيا: أهداف الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة: تتناول الأهداف التي ترمي إليها الاستراتيجية الوطنية للبيئة ضرورة العودة إلى التنمية كخفض معدلات الفقر والحفاظ على توازن الأنظمة البيئية المختلفة .

قررت الجزائر الاستثمار في التنمية المستدامة وهذا المبدأ الأساسي للاستراتيجية البيئية والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، ويعني أن الجزائر ترمي إلى إعطاء مكانة رابحة للسياسات والطرق المتبعة.[1]

تحسين صحة المواطن ونوعية معيشته: تدهور الصحة ونوعية المعيشة أو الحياة ينجم عن انتشار النفايات الصلبة الحضرية وطرح حجم متزايد من المياه المستعملة الملوثة دون معالجتها، وتلوث الهواء الناجم عن حركة مرور السيارات، وحرق النفايات والملوثات الصناعية المتنوعة.

تحسين نوعية مختلف الأنظمة البيئية كعنصر أساسي لاستراتيجيات الأنشطة، وهذا للتنمية وتقليص الفقر وتحسين الصحة العمومية والنتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل كالآتي:

[1] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص.77.

- تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير.
- خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيمياوي والزراعي.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.
- استبعاد البنزين المرصص وتحسين نوعية الديزل.
- خفض إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي او المالي.
- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة.[1]
- التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستعمال الرشيد والمستديم للموارد الطبيعية وضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تهدد الصحة العامة.

يستند تحقيق هذه الأهداف الوطنية إلى تنفيذ تدابير مؤسساتية وتدابير أخرى مصاحبة، كما يستند إلى استثمارات ذات أولوية وتشمل التدابير المؤسساتية الإجراءات التي تبدأ من إعداد وتنفيذ القوانين ومواءمة الأسعار المعمول بها وإيجاد وتنفيذ أدوات اقتصادية في تسيير البيئة (الضرائب البيئية)، أما التدابير المصاحبة فإنها تعني حملات التحسيس والمتابعة والتقييم.[2]

الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته: إن الهدف المباشر من استراتيجية الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته هو السعي الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي، وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية (العجز المؤسساتي، الانظمة التشريعية والتحفيزية) وبإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص، والنتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط (خمس سنوات) والطويل (عشر سنوات) كالآتي:[3]

- توضيح الوضع القانوني العقاري (حق التملك وحق الحصول على العقار واستعماله فيما يخص الأراضي الزراعية والسهبية).
- تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة واعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملائمة.

[1] المكان نفسه.

[2] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 77-78.

[3] رشيد سالمي، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005)، ص ص. 256-258.

- التخلص من النموذج السابق الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي و تحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي عالي القيمة المضافة و اعتماد سياسة سقي مستديمة و التجارة و تحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات.
- رفع الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية.
- حماية المنظومات البيئية الهشة مع العناية عناية خاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية.
- وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والمتاخمين و الشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي.

خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية من أجل وضع استراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، والمتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين، ورفع فعالية النفقات المالية من الميزانيات، ويكون من الضروري إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من شأنها أن تخفض في معدلات الفقر، وزيادة أهداف النوعية التي تنشدها الاستراتيجية البيئية، والنتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل هي:

- ترشيد استعمال الموارد المائية.
- ترشيد استعمال موارد الطاقة.
- ترشيد استعمال الموارد الأولية في الصناعة.
- تحوير أو إغلاق المؤسسات العمومية الشديدة التلوث.
- رفع قدرات رسكلة النفايات واسترجاع المواد الأولية.[1]

حماية البيئة الشاملة تتمثل استراتيجية حماية البيئة الشاملة في مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة، والشروع في تنفيذ أعمال قوية لتوعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني الذي يكتسي جزء كبير منه أهميةً إقليميةً من جهة أخرى، وذلك بخفض منبعثات الغازات ذات الاحتباس الحراري واستبعاد المواد المؤذية لطبقة الأوزون.

النتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل:

[1] عبد القدر عوينان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئة في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير (جامعة سعد دحلب البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008)، ص 135.

- رفع الغطاء الغابي و كثافته و تنوعه البيولوجي (غابات الإنتاج و الحماية).
- مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة، ومناطق التنمية المستديمة (التهيئة المتكاملة الغابية الرعوية).
- حماية الواحات من الملفوظات المنزلية و التملح.
- إشراك السكان المتاخمين، والنهوض بتحسيس الجمهور في مجموعه.
- خفض منبعثات الغازات ذات الاحتباس الحراري.
- استبعاد المواد المؤذية لطبقة الأوزون.
- التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة.[1]

المطلب الثاني: المخططات الوطنية للأعمال من أجل البيئة.

ظهر التخطيط البيئي بمختلف طرقه وأشكاله كطريقة جديدة لتسيير البيئة حديثا، وذلك نظرا لارتباطه بموضوع حماية البيئة الذي لم يظهر بمظهر مستقل وشامل إلا خلال السنوات الأخيرة، بحيث أن جميع عمليات التدخل لحماية البيئة كانت تتم بأساليب مختلفة.

أولا: المخططات البيئية المركزية:

لم يتم تطبيق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر إلا حديثا، نظرا للموقف السياسي المناوئ للموازنة بين التنمية والبيئة، والذي تكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة، وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع المخطط الوطني بضرورة الاهتمام بالبيئة، وبذلك تم اعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية سنة 1996 أولا، ونلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة في جوان 2001.

أ- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة 1996:

عرف التخطيط البيئي المركزي تأخرا كبيرا، وذلك رغم المطالبة المبكرة باعتماد تخطيط بيئي مستقل خلال الندوة الوطنية التحضيرية المشاركة في ندوة ستوكهولم 1972، والانشغالات الواضحة التي تضمنها الميثاق الوطني لسنة 1976 والمتمثلة في إلزام السلطات العامة بتبني المحافظة على البيئة،

[1] عبد القدر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 138.

والقضاء على المضار، وحفظ الصحة العامة في إطار التخطيط الوطني، والملتقى الوطني حول "البيئة في الجزائر معاينة ولآفاق" المنعقد سنة 1985.[1]

ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال ن أجل البيئة، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين:[2]

1. **المرحلة الأولى**: عرفت المرحلة الأولى بمرحلة "الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة 1997، وتم إنجاز تقرير التشخيص المتعلق بها، وتكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء وغطت مجموعة من الموضوعات منها، تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة وموضوع الصحة والبيئة والتدفقات السالة والنفايات وموضوع التلوث الجوي والأضرار السمعية وموضوع حالة الموارد المائية وتدهور التربة والغابات والسهوب، التصحر، التنوع البيولوجي، تسيير المناطق الساحلية وموضوع التراث الأثري والتاريخي.
2. **المرحلة الثانية**: عرفت المرحلة الثانية بتحديد "الاستراتيجية الوطنية للبيئة "والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999 وتم إنجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 2001 والذي أصبح موضوع تحديث كل سنتين، وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص وتحديد الأولويات تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001 لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة.

ب- المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001:

تم التحضير لإعداد المخطط الوطني للأعمال ممن أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها سنة 2000 واعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 21 أوت 2001، ونظرا لما كشف عنه التقرير من تدهور خطير للبيئة وضرورة القيام باتخاذ تدابير استعجالية لوقف هذا التدهور البيئي الخطير التزمت الحكومة بإعداد استراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة وتخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

[1] وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه (جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان جويلية 2007)، ص 51.

[2] خليفة تركية، **دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2017/2016)، ص 355.

وبغرض متابعة تحضير هذا المخطط نصبت وحدة تنفيذية في وزارة البيئة وتأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع، وفتح نقاش وطني موسع حول البيئة على مستوى البلديات والولايات وشمل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين.[1]

وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بع الدراسة والنقاش، وشكل برنامج عمل الحكومة في ميدان البيئة، وعلى الأمدين القصير والمتوسط، وتضمن منهجية لتحديد المشاكل البيئية وترتيبها وأعد لها استراتيجية للقضاء عليها.

لذلك يعتبر أن وضع مخططات حماية وتسيير البيئة يتم من خلال "التحديد المسبق لشغل المجال" والتي تتماشى مع حساسية الوسط الطبيعي والثقافي، حيث تقتضي التقنية الجرد والتحليل المسبق للمعطيات البيئية للمجال المعني، ودراسة تحديد شغل الأراضي والنشاطات التي يمكن أن تنجز فيها.[2]

وقد وضع هذا المخطط أهداف قصيرة الأمد صنفت في إطاره إلى صنفين حسب ترتيب المشاكل البيئية الجزائرية ومنه يتمثلان في كل من:[3]

- تحسين التصرف السليم للبيئة والتعزيز المؤسساتي.
- القيام بالأعمال النموذجية المواكبة ذات القيمة التباينية العالية.

ت- المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2005:

يعتبر هذا المخطط الوطني امتدادا لسابقه ويندرج ضمن البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي 2005-2009 واستفاد من خلاله قطاع البيئة من 36.5 مليار دينار جزائريأزيد من 50 بالمائة منه خصص لتسيير النفايات من خلال:

- البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصلبة المنزلية(PROGDEM).
- البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة(PNAGDES).

[1] فاطمة بوطبيشة، نسيمة نصر الله، **دور الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات البيئية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة قسنطينة 03، 2015/2015)، ص. 78.

[2] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

[3] خليفة بن تركية، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 353-357.

وشهد تطبيق المخطط الأول والثاني في إطار التنمية المستدامة استحداث مؤسسات بيئية جديدة وأسندت لأخرى صلاحيات فعلية للنشاط مثل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث(FEDEP) لتحصيل الجباية البيئية واستثمارها.

وقد أتاح هذان المخططان بتزويد البلديات ب:9.8مخطط توجيهي لتسيير النفايات المنزلية، وإنشاء مؤسسات ولائية عمومية لتسيير النفايات، ودراسة والشروع في إنجاز ثلاث حضائر طبيعية ودراسة تهيئة عشر مناطق رطبة.

ومكن تطبيق المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة الخطيرة والمخصص لنمو صناعي نوعي من تقليص تدفق النفايات بنسبة عشرة بالمائة سنويا وذلك بفضل التأهيل البيئي ل 250 مركب ومؤسسة صناعية وتكوين 200 مندوب بيئي.

وفي إطار حماية نوعية الهواء، مكن البرنامج الوطني للقضاء على المواد الضارة لطبقة الأوزون بتزويد 156 مؤسسة ب 349 جهاز تحويل واسترجاع عبر كامل الراب الوطني.[1]

ث- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

تم اعتماد هذا المخطط بموجب القانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويمتد هذا القانون لمدة عشرين سنة ويخضع إلى تقييم دوري وإلى تحيين كل خمسة سنوات تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والعمل بها في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها.[2]

يشمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عند إعداده على جملة من العناصر يمكن إجمالها في ما يلي:

- تحديد المبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، كما يدمج فيه مختلف سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

[1] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، عدد 61 مؤرخ في 21 أكتوبر 2010.

- يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مبادئ وأعمال التنظيم الفضائي المتعلقة بالفضاءات الطبيعية والمناطق المحمية ومناطق التراث الثقافي والسياحي، وكذا تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحوياها وبرامج الاستصلاح الزراعي والري، بالإضافة إلى البنى التحتية للمواصلات.
- مراعاة الخصوصيات المميزة للإقليم وذلك بتخصيص بعض الأجزاء من الإقليم استراتيجية مكيفة ترمي إلى إعادة التوازنات الضرورية لديمومة التنمية، بالإضافة إلى تحديد الأعمال المدمجة الضرورية لحماية الفضاءات الحساسة والمتمثلة في الساحل والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية والمرتفعات الجبلية.
- يحدد كيفية ضمان المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري وتثمينها من خلال احترام شروط تمدن المناطق الساحلية وشغلها، حماية مياه البحر من التلوث، حماية التراث الثقافي المائي.
- كما يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في إطار آخر، تنمية اقتصادية في المرتفعات الجبلية مرتبطة بحشد الموارد المائية بواسطة التقنيات المناسبة.
- تطوير الزراعة وتربية المواشي وإحداث المساحات المسقية، بالإضافة إلى إعادة تشجير الغابات والحفاظ على التراث الغابي واستغلاله العقلاني وحماية التنوع البيولوجي.
- ترقية مناطق الهضاب العليا وتهيئة السهوب وذلك من خلال الاستغلال العقلاني لكل الموارد المائية السطحية والباطنية، المحلية وتحقيق التحويلات الضرورية لها انطلاقا من الشمال والجنوب ومكافحة التصحر والاستغلال الفوضوي للأراضي، وكذا حماية المساحات الرعوية وتنميتها، فضلا عن ترقية نسيج صناعي يتمحور حول نشاطات مهيكلة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة قليلة الاستهلاك للمياه.

وانطلاقا من هذه الرهانات الكبرى للمخطط الوطني تم استخراج أربع خطوط رئيسية هي:[1]

- إرساء إقليم مستدام لإدماج البيئة في بعدها القاري والإقليمي.
- تأسيس ديناميات لإعادة التوازن الإقليمي.
- تهيئة شروط وجاذبية للأقاليم.

[1] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

- تحقيق الأنصاف الإقليمي.

ثانيا: المخططات الجهوية:

يهدف المخطط الجهوي للتحكم في المشاكل التنموية المطروحة في نطاقها الإقليمي المشترك حيث نص قانون رقم 01-20المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وفق المادة 49 على أن المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم يحدد، يحدد التوجيهات الأساسية للتنمية المستدامة في نطاق برنامج الجهات، غير أن هذا المخطط لم يجسد ما كان ينتظر منه.

وحسب الاستراتيجية البديلة التي تبناها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتي تعتبر المخططات الجهوية هي تفعيل لمشاريع مشتركة ما بين الولايات وسلسلة نمو لإقامة التكامل والمبادرات مع بقية فضاءات الإقليم، وقسم المخطط الوطني البرمجة الإقليمية إلى تسعة فضاءات:

- **شمال الشرق**: يتضمن ثماني ولايات: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف وقالمة.
- **شمال وسط**: يضم عشر ولايات: الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف وعين الدفلى.
- **شمال غرب**: يشمل سبع ولايات: وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غليزان، سيدي بلعباس ومعسكر.
- **الهضاب العليا شرق**: يتضمن ست ولايات: سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي وتبسة.
- **الهضاب العليا وسط**: يضم ثلاث ولايات: الجلفة، لأغواط، المسيلة.
- **الهضاب العليا غرب**: يشمل خمس ولايات: تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة والبيض.
- **جنوب شرق**: يتضمن أربع ولايات: غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة.
- **جنوب غرب**: يضم ثلاث ولايات: بشار، تندوف وأدرار.

- **الجنوب الكبير**: يشمل ولايتين: هما تامنغست وإيليزي.[1]

ثالثا: المخططات المحلية:

اعتمد المخطط الوطني للبيئة على ترقية التخطيط المحلي وإدماج الجماعات المحلية في تطبيق التوجيهات التي شملها، وتعد لآليات التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) وخطط شغل الأراضي (POS) من أدوات التخطيط المحلي الأولى، لكن ترتب على تنفيذ هذين المخططين قصور في نظام التخطيط القطاعي العمراني الذي عجز عن تحقيق جميع الأهداف البيئية المحددة، فتمت إعادة النظر في طريقة جديدة تقحم التخطيط البيئي ضمنها.[2]

بعد ذلك أعيد التفكير في نمط التخطيط البيئي المحلي بالشكل الذي يسمح باستيعاب اهتمامات حماية البيئة المحلية، فتم استحداث آليات متنوعة للتخطيط البيئي المحلي منها الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة، والمخطط البلدي لحماية البيئة.

أ- المخطط الولائي لتهيئة الإقليم:

صدر النص حول هذا المخطط ضمن المقتضيات المادة 53 من القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وتهدف إلى:

- تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية.
- تهيئة وتنمية المساحات المشتركة بين البلديات.

يتخذ الوالي عملا بأحكام المادة 54 مبادرة إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، وتحدد كيفيات إعداد مخطط إقليم الولاية عن طريق التنظيم، كما يعد مخطط تهيئة إقليم الولاية للمدة التي يشملها المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم، ويعرض على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه.[3]

---

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص.ص 53-54.

[2] عبد اللطيف علال، **تأثر الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير،(جامعة الجزائر01: كلية الحقوق، 2010-2011)، ص.ص. 90-91.

[3] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص. 84.

ب- **الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة:** تم اعتماد هذا الميثاق ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 واشتمل على مجموعة من الالتزامات للمنتخبين المحليين إزاء البيئة ترمي إلى:[1]

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة.
- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- إشراك جميع الفاعلين من إدارات وجمعيات في الحفاظ على البيئة.
- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة.
- الالتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين وأعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين وإشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة وذلك من أجل:
- تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلدية.
- إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي من خلال المشاركة والمشاورة مع الشركاء الفاعلين والمجتمع المدني.
- تبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا برنامجا مشتركا من خلال آليات للتعاون.
- ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية.

ت- **المخطط البلدي لحماية البيئة:**

أوصى الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة على استحداث مخطط محلي للبيئة يهدف إلى ضمان تنمية البلدية بالاعتماد على عنصري التنبؤ والتصور، وتوسيع دائرة الشراكة والمشاورة مع المجتمع المدني، ويتضمن المخطط:[2]

- ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية.
- تهيئة المناطق الصناعية ومناطق التوسع السياحي والمناطق المحمية والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية وتسييرها.

[1] محمد لموسخ، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع. 06(11 مارس 2018)، ص ص. 153-154.
[2] ياسين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

- ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية.
- تسيير النفايات ومكافحة تلوث المياه والهواء والتربة.
- المحافظة على الأراضي الفلاحية.

رابعا: التدابير الاقتصادية والمالية لحماية البيئة:

اتخذت الجزائر أدوات الرقابة والتحكم والأدوات الاقتصادية التي ترتكز على مبدأ الملوث الدافع، وبالتالي تم فرض ضرائب بيئية على النشاطات الأكثر تلويثا للبيئة من خلال وضع نظام جبائي عملي.

وتم إدخال أول ضريبة من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة، لكن لم تتجسد إلا بعد استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية من سنة 2000-2003 بالإضافة إلى الرسوم البيئية الجزائرية، كذلك الخاصة بالنفايات الصلبة، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة والرسوم الخاصة بالانبعاثات الجوية 2002، والرسم على الانبعاثات الصناعية السائلة 2003.[1]

الجدول رقم 05: يوضح الجباية البيئية في الجزائر.[2]

تعيين الرسم والأساس القانوني والتنظيمي له	وعاء احتساب الرسم
الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة TAPD، آخر تعديل 2009 المرسوم 09-336. **المادة 117 من قانون رقم 25- 91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991.**	مجموع الأنشطة الملوثة أو الخطيرة التي تمارس من طرف مؤسسات المختلفة التصنيف وتحدد قيمته ومعامله وفق نوع التصريح وعدد العمال، تحصله قابضة الضرائب لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
	600دج/ مللتر للبنزين الممتاز والبنزين الخاص

[1] شراف براهيمي، "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001- 2011)"، **مجلة الباحث**، ع.12(2013)، ص ص. 95- 104.

[2] علي خنافر، **القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وتحوله إلى الاقتصاد الأخضر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2018/2017)، ص ص. 224-225.

الرسم على المنتوجات البترولية، المادة 28 مكرر من القانون الرسوم على الأعمال.	من الرصاص. 500دج/هلتر البنزين العادي. 100دج/هلتر غاز أويل. 1دج/هلتر غاز البترول السائل /وقودز
الرسم على الوقود:المادة 38 من قانون المالية 2002، المعدل بالمادة 55 من قانون المالية 2007.	0.10دج/لتر بالرصاص، 0.3دج/لتر غاز أويل، يقتطع من المصدر لشركة نفطال، يوزع ب 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث و50% لصندوق الطرق السريعة.
الرسم على الأطر المطاطية الجديدة، المادة 60من قانون المالية لسنة 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008.	5دج/للاطار المخصص للسيارات الخفيفة، 10دج للإطار المخصص للسيارات الثقيلة، عند الاستيراد تحصله مصالح الجمارك، وعند التصنيع المحلي تحصل مصلحة الضرائب، تخصص بداخله كما يلى:10% لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي 40% لفائدة البلديات،50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 منى قانون المالية التكميلي لسنة 2008.	12500دج/طن، عند الاستيراد يحصل من طرف الجمارك وعند التصنع المحلي يحصل من طرف الجمارك وعند التصنع المحلي يحصل من قبل مصلحة الضرائب، ويوزع كما يلي: 25% لفائدة البلدية، 25% لفائدة الخزينة، 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من	2400دج/طن من حجم النفايات المخزنة تحصله قابضة الضرائب، ويوزع كما يلي:10% لفائدة البلديات، 15% للخزينة العمومي، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

قانون المالية التكميلي لسنة .2008	
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية، المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة .2008	10.500دج/طن من حجم النفايات المخزنة، تحصله قابضة الضرائب، ويوزع كما يلي:10% لفائدة البلديات، 15% للخزينة العمومي، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية، المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، المعدل و المتمم بالمادة 46 من قانون المالية لسنة 2009.	كميات المياه المستعملة في مصدر صناعي التي تجاوز تلوثها القيم القصوى وفق المرسوم التنفيذي 06-141 تحصله قابضة الضرائب، وتوزيعه كما يلي:20% للخزينة، 30% للبلديات،50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة إزالة التلوث.
الرسم التكميلي على التلوث الحيوي ذي المصدر الصناعي من المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 48 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008.	كميات الغازات والأدخنة التي تجاوزت القيم القصوى المحددة في المرسوم 06-138 تحصله قابضة الضرائب، ويوزع كما يلي: الضرائب، ويوزع كما يلي 25% لفائدة البلديات، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
رسم التطهير، المادة 263- 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: رسم رفع القمامات المنزلية.	تحدده مداولات المجلس الشعبي البلدي من 500دج إلى 100.000دج، توزع 200% لقائد البلديات.
الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا، المادة 53 من قانون المالية لسنة .2004	10.50دج/كغ عند الاستيراد تحصله مصالح الجمارك وعند التصنيع المحلي تحصله مصلحة الضرائب، ويوزع كما يلي:100% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

المصدر: علي خنافر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 224-225.

تعتبر الجباية البيئية أحد أهم الأدوات الاقتصادية والتي هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المنتج (صاحب الإنتاج) كعقوبة له على تلويث البيئة، وبالتالي سيكون هذا حافزا لعدم التلويث أو

أن يبحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا وهذه الإرادات المحصلة من إدارة الضرائب توزع على الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ويذهب الجزء المتبقي لميزانية البلدية والميزانية العمومية كما هو موضح في الجدول أعلاه.

كما تم اعتماد العديد من آليات التمويل والتحفيز التي تستهدف دعم السياسة العامة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إنشائها لكل من الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، وكذا الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشمالية، والصندوق الوطني للهيئة والتنمية المستدامة، وكذا الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، صندوق الجبل، صندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي في السهوب، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.[1]

وعملت الجزائر أيضا على تمويل العديد من المشاريع المختلفة وذلك بين عدة مؤسسات، يضاف إلى ذلك تمويل أنشطة بيئية منها النوادي الخضراء المتواجدة على المؤسسات التربوية، وكذا إقامة العديد من الملتقيات بهدف نشر الوعي البيئي في الجزائر كما تم إنشاء مشاريع الردم التقني للنفايات، وتسهيل عمل العديد من المؤسسات التي تعمل في المجال البيئي، سواء لجمع وإعادة تدوير النفايات المختلفة، أو التشجير...إلخ، وهو ما شجعها على المضي قدما في هذا المجال.

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تفعيل الأدوات الاقتصادية من أجل توجيه السلوكات الملوثة، إلا أن النظام الضريبي والتحفيزي لم يستطع تحقيق الأهداف المخططة.

[1] وليد عابي، ابراهيم عاشوري، سميرة مومن، "آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة"، **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، م.01، ع.01 (مارس 2019)، ص ص. 212-234.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

على الرغم من بذل العديد من المحاولات لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي، إلا أن التحديات التي تواجهها كبيرة، علاوة على ذلك فإن الحماية هشة وضعيفة للغاية كما هو واضح في الواقع، وسنحاول من خلال هذا المبحث استكشاف وتبيان هذه العقبات.

المطلب الأول: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:

تلوث البيئة: إن البيئة والتنمية المستدامة مفهومان متداخلان حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة.

فتلوث البيئة ظهر نظرا لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تحملها، كما نجد من بين المسببات لذلك النسب المرتفعة للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها ما يتجاوز 220 ألف طن من الفضلات المتعفنة وشديدة الخطورة على الصحة .

ورغم إدراك الحكومة الجزائرية بأهمية البيئة إلا أن حدّة التلوث البيئي في تفاقم، وذلك راجع لعدة عوامل من بينها:

- ✓ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة، اضافة لضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.
- ✓ ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف، وسوء التهيئة العمرانية المنجزة، وكذا سوء استغلال موارد الطاقة.[1]

[1] منصوري منى، يونس بوعصيدة رضا، "تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، م.06، ع.1(جوان 2018) ص ص. 247-271.

كذلك من بين المشاكل التي مازالت تقف عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة نجد:

- ✓ انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية وتفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر.
- ✓ ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام استراتيجية محكمة، وكذا نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية.
- ✓ عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة، قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم.

وبهدف العمل على تحقيق التنمية المستدامة، فإن الجزائر عهدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما لانطلاق التفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونية وإجراءات اقتصادية، القصد منها استغلال المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيال القادمة، واستعمال المستغل منها بطريقة عقلانية رشيدة، ضمانا لديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام من فقر وتلوث وغيره، إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص والعراقيل، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال الرقابة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الآخر، وعليه هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

- ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ عدم الاستقرار وغياب الأمن.
- ✓ مشكلة الفقر وضعف معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسب البطالة
- ✓ استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- ✓ تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات.
- ✓ تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- ✓ وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.

الجدول رقم 06: يوضح أهم الزلازل في الجزائر.

السكان	السنة	القوة	الموتى	البنيات المهدمة
بومرداس	2003	6.8	2200	
عين تموشنت	1999	5.5	25	600
معسكر	1994	5.5	171	751
تيبازة	1989	6.1	35	4116
الشلف	1980	7.0	2633	20000
الشلف	1954	6.7	1243	20000
جيجل	1856	07		
البليدة	1925	07	7000	80%من المدينة
وهران	1790	07	3000	80%من المدينة
الجزائر	1716	07	20000	80%من المدينة

Source: République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'Aménagement du territoire et de l'Envirenement, **Rapport sur l'état de l'environnement 2003, Alger, p.38.**

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن الجزائر عرفت العديد من الزلازل خاصة بالمنطقة الساحلية بحيث تعد بلدا زلزاليا، يرتبط ذلك بتركيبتها الجيولوجية المعقدة نتيجة التقارب بين الطبقة الإفريقية في الجنوب والصفائح الأوراسية في الشمال، حيث أظهرت الأبحاث الزلزالية أن المنطقة التلية خاصة في هامشها الساحلى تعد الأكثر نشاطا، بينما تتمتع المنطقة الصحراوية بالحصانة الزلزالية.[1] وهذا ما زاد من حدة المشاكل البيئية وساهم في عرقلة السياسة العامة البيئية في سيرها لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

- ✓ استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- ✓ النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة لاستغلالها في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.

[1] منى طواهرية، **دور السياسة العامة البيئية في مكافحة تلوث المياه بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة،2020/2019)، ص106.

- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.[1]
- ✓ نقص الكوادر البشرية المتدربة في مجال تطبيق القانون البيئي على المستوى الوطني.[2]
- ✓ عدم وجود إدارة مركزية للبيئة ومحلية طيلة ثلاثة عقود من الزمن، وأن التناوب المستمر للبيئة وتقاذفها بين عدة وزارات أثر سلبا في دورها الوقائي، ورغم استحداث وزارة خاصة بالبيئة إلا أنها لم تستمد قوتها بعد وذلك نظرا للمشاكل الكثيرة التي تتخبط فيها وعدم التنسيق التام مع وزارات أخرى لأن البيئة صارت تتداخل مع جل القطاعات الإدارية وكذا تعدد القرارات الإدارية الصادرة عن الجهات العاملة في مجال حماية البيئة.[3]
- ✓ عدم الأخذ بالمواصفات والنظم البيئية الدولية بسبب الخلافات السياسية والنظر إلى الدولة المرتكبة للجرائم البيئية بدلا من النظر الى الجريمة البيئية بحد ذاتها، وفي المقابل الخضوع للاعتبارات السياسية من شأنه أن يؤدي إلى التغيير المستمر للهياكل والاختصاصات المنوط بحماية البيئة في الدولة وكذا إلى تبعيتها إلى الجهات الرسمية مما قد يؤثر سلبا على مخططات حماية البيئة.[4]
- ✓ من بين التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة هي تعثر برامج الطاقة المتجددة الوطنية رغم رصد مبالغ طائلة لها، ونقص الطاقات الفنية والتقنية اللازمة لتطبيق تكنولوجيتها مع ارتفاع التكلفة الرأسمالية لهذه المشاريع في ظل قصور آليات التمويل، إضافة إلى قلة الاهتمام باستخدام هذه المصادر لإنتاج الطاقة ونقص الوعي في هذا المجال، مما يشكل عائقا كبيرا أمام الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر.[5]

تعتبر هذه من بين التحديات التي تواجه السياسة العامة البيئية أثناء سيرها لتحقيق التنمية المستدامة، فرغم الإمكانيات الطبيعية والجهود المبذولة إلا أن التجربة الجزائرية لازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق تنمية مستدامة، وذلك نظرا لتدني المؤشرات البيئية.

---

[1] العربي حجام، طري سميحة، "التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 06 العدد2، (ديسمبر 2019)، ص ص. 121-140.

[2] سلمى عقباوي، جمال قتال، "معوقات الحماية الفعلية للبيئة الطبيعية في إطار الهيئات الوطنية كولية الحد منها"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 09 العدد، 02 السنة 2020، ص ص. 88-108.

[3] المرجع نفسه، ص. 91.

[4] المرجع نفسه، ص.93.

[5] منى منصوري ، يونس بوعصيدة رضا، مرجع سبق ذكره، ص. 264.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لحماية البيئة في الجزائر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

على الرغم من أن الدولة الجزائرية بذلت جهودا كثيرة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية، إذ لابد أن تكون هذه القوانين مصحوبة بتنفيذ البرامج البيئية إلى جانب توعية مجتمعية وثقافة بيئية للأفراد، تبدأ من الأسرة وصولا إلى المجتمع ككل، من شأنها أن تتكامل لتصنع التنمية المستدامة المنشودة. وعليه نقدم مجموعة من الاقتراحات:

- ضرورة العمل على تغيير الأساليب التقليدية في مواجهة المشاكل والكوارث البيئية، ووضع استراتيجية بيئية طويلة المدى للحفاظ على الثروات الوطنية وحمايتها من التلوث، كما ينبغي التنسيق بين الجهات المعنية في تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية للحد من الازدواجية في العمل والتداخل في الاختصاص بين الإدارات البيئية.
- ومن الحلول التي يمكن اقتراحها والتشديد على ضرورة تفعيلها هو العمل لوضع البرامج الخاصة لتدريب الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة للتعامل مع الكوارث البيئية وكيفية تطبيق التشريعات والأنظمة ذات العلاقة بحماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية، ولابد من إشراك المرأة في حماية البيئة من خلال برامج خاصة للتوعية البيئية التي تتناول المحافظة على البيئة في المنزل، وفي تعاملها مع الموارد الطبيعية الحيوية مثل المياه ومصادر الطاقة، والتي لم تحظى بالاهتمام الكافي من المشرع والسياسات البيئية في الجزائر.[1]
- أيضا وضع إطار تشريعي وقانوني في مجال حماية البيئة ما يعني احترام الخصوصية الجزائرية، وكذا إقامة هيئة خاصة بمراقبة تنفيذ التشريعات البيئية في الجزائر وبالتالي غرس روح تحمل المسؤولية.
- اعتماد الجزائر على موارد جديدة بعيدا عن عوائد البترول، عن طريق استغلال الطاقة الشمسية نظرا لما تملكه الجزائر في هذا المجال باعتباره موردا مستداما، واستغلاله يكون بطريقة نظيفة وصديقة للبيئة، إضافة إلى الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة الأخرى كطاقة

[1] سلمى عقباوي، جمال قتال، مرجع سبق ذكره، ص. 103.

الرياح والماء والطاقة الحرارية[1] والبحث عن سبل ترقية مجال الطاقات المتجددة المتولدة من النفايات، وأهمية مرافقة الكفاءات الوطنية القادرة على إنشاء وتسيير مشاريع بيئية كهذه.[2]

- ❖ محاولة إصدار دليل إرشادي يمنح الترخيص للمشاريع والمنشآت التي لها علاقة مباشرة بالبيئة، مع إجراء تقييم الأثر البيئي لأنشطتها وأعمالها، وهذا بهدف تلافي الأخطاء وتوفير الوقت والجهد وتأمين المستلزمات والاشتراطات البيئية الواجبة.
- ❖ وكذا تركيز المؤسسات المختصة بالبيئة على الجانب التوعوي في القطاع البيئي عن طريق إعداد خطة لحملات إعلامية إعلانية توعوية متواصلة لزيادة الوعي البيئي لدى المواطنين، والعمل على توظيف التربية البيئية في مختلف المناهج التربوية وتلقينها على مختلف المستويات التعليمية من اجل تنمية الاتجاهات والقدرات والمفاهيم البيئية لدى الأفراد، وتنشئتهم تنشئة بيئية سليمة حتى يتم تغيير سلوكهم نحو البيئة.
- ❖ السهر على إنشاء مراكز بحثية تختص بالدراسات البيئية، وتكثيف العمل حول إعداد برامج جامعية لتخريج تقنيين مختصين بقضايا البيئة، وكذا فتح مجالات للدراسات العليا تختص بالبيئة. وضرورة تنظيم ملتقيات علمية في مجال البيئة يشارك فيها مختلف الأطراف من باحثين ومختصين بغية الوصول إلى حلول آنية ومستقبلية للمشاكل البيئية والتنبؤ بالأخطار والكوارث الطبيعية، ورفع معدل الإنفاق الحكومي على الأبحاث العلمية للنهوض بالبيئة.
- ❖ مساهمة المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام ووسائل الاتصال الأخرى في تفعيل القوانين البيئية والارتقاء بالوعي البيئي مع إعداد نشرات دورية تشرح تفاصيل قضايا حماية البيئة بالبلاد.[3]
- ❖ العمل على توجيه الأنظار نحو مواضيع تفضل الحكومة تجاهلها، ودفع الحكومة إلى إدراك أهمية هذه الفواعل، والبدء من تفعيل وإشراك المؤسسات الغير الرسمية في مراحل إعداد

---

[1] هجيرة بلعورة ، أبوبكر بوسالم، الزهراء بلعورة ، "إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، ع.02، (أفريل 2017)، ص ص. 119- 132.

[2] وهيبة عبيد ، **دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وإمارة دبي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه(جامعة فرحات عباس سطيف 01:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص. 212.

[3] دليلة خينش، صباح سليماني، بشار معمر، "البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة السبق**، م.01، ع.01 (2021)، ص ص. 35-52.

وصياغة والاستفادة من الخبرة والتجربة التي تحوزها هذه الجماعات في تطبيق وتنفيذ السياسة العامة.[1]

- ❖ تشجيع ونشر السلوك الودي اتجاه البيئة، والتأكيد على فكرة المشاركة الشعبية لحل المشاكل البيئية، وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب لرفع مستوى الوعي البيئي العام (الثقافة البيئية)، وخاصة تمكين أطفال المجتمع من ثقافة التدوير، والمشاركة في عمليات فرز النفايات عبر تنفيذ ورشات عمل مقدمة في المدارس بأسلوب عصري يسمى بـ (التعليم باللعب) ، لاعتبار الطفل عنصرا مهما في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ التنسيق بين البلديات حول مشاريع مشتركة نظرا لخصوصية المشاكل البيئية المتمثلة في تمدد الأنظمة البيئية إلى ما وراء الحدود المحلية وانتقال مظاهر التلوث البري والبحري والجوي إلى ما وراء الحدود والاختصاص الجغرافي المحلي أصبح التنسيق بين البلديات ضروريا لمواجهة خطر التلوث والمشاكل البيئية[2]
- ❖ ضرورة بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الاقتصاد الوطني من خلال مرافقة حاملي المشاريع البيئية وتسهيل إجراءات الاستثمار لهم وتتبع ملفاتهم مع اللجان الولائية للاستثمار، والتركيز على دور المجتمع المدني باعتباره حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع من خلال تفعيل دور الجمعيات البيئية وتدعيمها من طرف الدولة، بالإضافة إلى تخصيص مساحة أوسع لملف البيئة في الإعلام الجزائري، والسعي إلى إقامة الشراكة مع دول مجاورة ودول أجنبية ونقل التجارب الناجحة لهذه الدول إلى الداخل.
- ❖ محاربة التلوث الذي من شأنه تهديد الثروة البيئية ومحاربة الفساد بكل أشكاله وتعزيز الشفافية والتفكير في الأجيال القادمة، والتزام المؤسسة بالمعايير الدولية المطبقة في مجال البيئة.
- ❖ تحفيز الطلب على المنتجات البيئية لتغطية الأعباء الناجمة عن نفقات السياسة البيئية، والأخذ بالجباية البيئية كأهم أداة لمعاقبة ملوثي البيئة.
- ❖ ضرورة التطبيق الفعلي لما تم الاتفاق عليه، بين وزارة البيئة والطاقات المتجددة مع التعاونية الألمانية GIZ في إطار برنامج "الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي" الذي كان سنة 2214 حيث

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص.ص 89- 90.

[2] بومدين طاشمة، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص 692.

أن هذا البرنامج التعاوني وضع أدوات تساعد في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنوع البيولوجي وتحسين المحيط البيئي للمواطن، و يتكون برنامج "الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي GENBI "من عدة مكونات متعلقة بـ :تعزيز إدارة المحيط البيئي، تثمين الموارد البيولوجية، حوكمة المجالات المحمية، تحسيس المواطن بأهمية المحافظة على التنوع البيولوجي.

خلاصة الفصل:

بادرت الجزائر إلى وضع استراتيجية وطنية ومخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وهذا لمواجهة التحديات والرهانات وللحد من الأضرار البيئية الكبرى التي تواجهها، إلا أن دور الفواعل غير الرسمية يبقى ضعيف بالنظر إلى الأهداف المنشودة تحقيقها نتيجة قلة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة، إضافة لعدم كفاءة هذا القطاع في إيجاد السبل التي تمكنه من المشاركة في حماية البيئة والسعي لتحقيق التنمية المستدامة دون إلحاق الأضرار بحق الأجيال القادمة، إضافة إلى التقييد الممارس عليه من طرف الدولة.

وبسبب أن المشاريع البيئية هي بحاجة لتمويل، فقد اهتمت الدولة الجزائرية بمصادر التمويل المختلفة من بينها :التمويل الداخلي للقطاع البيئي وأنشطته، الرسوم والحوافز البيئية، ونتيجة لارتفاع تكاليف تمويل المشاريع البيئية أدى ذلك بالدولة الجزائرية إلى البحث عن مصادر خارجية لدعم وتمويل الأنشطة والمشاريع البيئية.

ومن الملاحظ أن هذه الميزانية ضعيفة إذا ما تم مقارنتها مع ميزانية القطاعات الأخرى.

الخاتمة

تأسيسا على كل ما سبق، خلصت الدراسة الموسومة بـ: " أثر تحقيق السياسة العامة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، إلى أن السياسة العامة البيئية من أهم السياسات نظرا لدورها الفعال في حماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، وعليه فقد سعت الجزائر تدارك هذه الأهمية من خلال تبنيها لمختلف السياسات والاستراتيجيات هادفة بذلك التقليل من مستويات التلوث والأضرار البيئية التي تعاني منها.

وهدفت الدراسة إلى إثبات صحّة بعض الفرضيات التي تمّ صياغتها بهدف تحليل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع.

فأثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية، فوجود ضعف في الجانب التمويلي لقطاع البيئة في الجزائر، لضعف ميزانية القطاع مقارنة بباقي ميزانيات القطاعات الأخرى، إضافة إلى محدودية أو رمزية الرسوم والضرائب البيئية والتي لا تتساوى خطورة المشاكل.

توصلت الدراسة إلى اثبات صحة الفرضية الثالثة، اذ أن مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تبقى متدنية وضعيفة مقارنة بالإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة، وأن الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، لابد لها من حماية البيئة لما لها من أهمية وانعكاس مباشر على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تدني الأوضاع المعيشية نتيجة تدني دخل الفرد، انتشار ظاهرة البطالة، تدني مستوى التعليم والصحة، وذلك نتيجة غياب آليات الحكم الراشد.

وأهمّ ما خرجت به الدراسة من استنتاجات:

- تمتلك الجزائر موارد طبيعية وبشرية يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة، لكنها تعاني الكثير من المشاكل البيئية ومن بينها تلف الموارد الطبيعية، انجراف التربة، احتراق الغابات، بالإضافة إلى الرعي العشوائي والقطع غير الشرعي للأشجار والتصحر، فضلا عن التلوث الحضري والصناعي، وما زاد من حدة هذه المشاكل العديد من العوامل كالنمو الديمغرافي السريع وكذا التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، اضافة لتناقص الموارد المائية وضعف نصيب الفرد من الماء.

- توسع دائرة الفقر والبطالة نتيجة فشل المشاريع التنموية، وقلة الاستثمارات، التي انعكست على نصيب الفرد من الناتج المحلي وكلها متغيرات أثرت على نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات المواطن الجزائري وحقه في بيئة نظيفة وحياة كريمة مع ضمان حق الأجيال اللاحقة.
- مسألة السياسات البيئة في الجزائر لم تحظى بالاهتمام الفعلي إلا في بداية السبعينات، ولم تحظى بعناية خاصة في ظل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، ولهذا تسعى الجزائر إلى بذل جهود أكبر، من خلال الإجراءات والقوانين التي تشرعها، بهدف حماية البيئة والمحافظة على الموارد بمختلف أنواعها التي تعد الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة توفير العيش الكريم للأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، لذلك كان من الضروري إدراك هذه المسألة والأخذ بعين الاعتبار الطابع الترابطي بينها وبين العديد من أبعاد التنمية المستدامة.
- إن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة يكمن في الاهتمام بالبيئة وأخذها بعين الاعتبار ضمن الحسابات الاقتصادية وإدخال رقابة والمسائلة والتكاليف البيئية أثناء التقييم.
- عدم امتلاك أغلب المؤسسات الجزائرية لوكالات متخصصة للاهتمام بالتكاليف البيئية، ويرجع ذلك إلى قصور نظام معلومات هذه المؤسسات، وعدم توفر أي معلومات متعلقة بالبيئة فيها، زد على ذلك عدم الإلزام القانوني لذلك الأمر الذي انعكس سلبا على واقع البيئة في الجزائر.
- صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية، فكل مؤسسة تعمل وفق اختصاصها ووفق ما تمليه عليها الوصاية التي تتبعها، وعدم تنظيم وتوزيع الأدوار يؤدي إلى الوصول إلى نتائج سلبية من الممكن تفاديها بالتنسيق والاتصال والانسجام بين هذه الجهات، فقطاع البيئة لم يحظى بوزارة مستقلة إلى سنة2000 بعد أن كانت تحت وصاية العديد من الوزارات، آخرها وزارة الداخلية ثم استحداث وزارة البيئة والطاقات المتجددة سنة 2017.
- ضرورة التزام الجزائر بتفعيل آليات الحكم الراشد، من خلال التقليل من دور الدولة وفق مقترب التسيير العمومي الجديد، أي تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون معهم في سبيل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1) المصادر القانونية:

1. مرسوم تنفيذي رقم 02. 115 المؤرخ في 03 أفريل 2002، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة 98 الرسمية، عدد 22، مؤرخة في 3 أفريل 2002.
2. الجريدة الرسمية، العدد 43، القانون 03-10، مؤرخ في جويلية 2003، ص 10.
3. قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، عدد 61 مؤرخ في 21 أكتوبر 2010.

2) الكتب:

1. بوضياف، عمار. **شرح قانون البلدية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.
2. الحاج مخلف، شاكر. **الإعلام البيئي**. عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ط 01، 2016.
3. حلاوة رضا، جمال و موسى صالح، علي محمود. **مدخل إلى علم التنمية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 01، 2009.
4. سخري، منال. **السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط .01، 2017.
5. طاشمة، بومدين. **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
6. الفهداوي، فهمي خليفة. **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.
7. لوبيك شوقو، ترجمة مارك عبود. **المخاطر البيئية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط 01، 2015.
8. النكلاوي، أحمد. **أساليب حماية البيئة العربية من التلوث مدخل إنساني تكاملي**. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

3) المقالات في المجلات:

1. براهيمي، شراف. "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الإستراتيجي العشري (2001- 2011)"، **مجلة الباحث**، ع.12(2013).

2. برسولي، فوزية وسي محمد، لخضر. "جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي"، **مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية**، م.01، ع.01، (جوان 2018).

3. بلعورة، هجيرة وبوسالم، أبوبكر وبلعورة ،الزهراء ."إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، ع.02، (أفريل 2017).

4. بلعيور، طاهر. "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الانسانية**، ع.10 (نوفمبر 2006).

5. حجام، العربي وطري سميحة. "التنمية المستدامة في الجزائر:قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، **مجلة أبحاث ودراسات في التنمية**، م.06، ع.02، (ديسمبر 2019).

6. حديدي، آدم وحمودة، أم الخير. "دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، ع13 (أفريل 2020).

7. خينش، دليلة و سليماني، صباح، وبشار، معمر. "البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة السبق**، م.01، ع.01 (2021).

8. الذهبي، أمال و بن الدين، محمد." the factors of enviromental policy to support the goverment's orientation towards establishing the concept of sustainble devlopement in Algeria"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، م.08، ع.03 (سبتمبر 2020).

9. سعيداني، محمد السعيد و رحماني، يوسف زكريا. "السياسات البيئية ودورها تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة**، م.01، ع.02، (ديسمبر2017).

10. عابي، وليد وعاشوري، ابراهيم ومومن، سميرة. "آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة"، **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، م.01، ع.01 (مارس 2019).

11. عقباوي، سلمى و قتال، جمال. "معوقات الحماية الفعلية للبيئة الطبيعية في إطار الهيئات الوطنية كولية الحد منها"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 09 العدد، 02 السنة 2020.

12. قبقوب، عيسى، وكاكي، محمد، "السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة آفاق علمية** ،ع.13(أفريل،2017).

13. لموسخ، محمد. "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع. 06(11 مارس 2018).

14. لومايزية، عفاف. "آليات إرساء المحاسبة البيئية كمدخل من مداخل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر", **مجلة الاقتصاد والقانون**, ع.6، (جوان 2020).

15. مرابط، إيمان. "استراتيجية حماية البيئة في الجزائر"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، ع.14، (أوت 2018).

16. منصوري، منى و بوعصيدة، رضا يونس. "تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، م.06، ع.1(جوان 2018).

4) الرسائل العلمية والأطروحات:

1. الأبرش محمود، **السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

2. أوصالح عبد الحليم، **استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر. جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

3. بن أحمد عبد المنعم، **الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة**، مذكرة دكتوراه. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2009.

4. بن براهيم سارة, **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة ماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2015/2014.

5. بوطبيشة فاطمة، نسيمة نصر الله، **دور الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات البيئية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة قسنطينة 03، 2015/2015.

6. بوعزيز سليمة، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي:كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2015/2014.

7. تركية خليفة، **دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع. جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2017/2016.

8. حشلاف فتيحة، **تطور حجم المؤسسة ومسؤوليتها البيئية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر. جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015/2014.

9. خنافر علي، **القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وتحوله إلى الاقتصاد الأخضر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2018/2017.

10. سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

11. طواهرية منى ، **دور السياسة العامة البيئية في مكافحة تلوث المياه بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة،2020/2019.

12. عبيد وهيبة، **دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه. جامعة فرحات عباس سطيف 01: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلو التسيير، 2018/2017.

13. عجرود سارة، **الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات و التحديات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية.جامعة محمد بوضياف_المسيلة_ كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2020/2019.

14. علال عبد اللطيف، **تأثر الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير. جامعة الجزائر01: كلية الحقوق، 2010-2011.

15. عوينان عبد القدر، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئة في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير. جامعة سعد دحلب البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

16. كوسة ياسين، **السياسات البيئية و التنمية المستدامة**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر.جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي:كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2020.

17. مختاري مريم، **دور المجتمع الدني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر "جمعيات حماية البيئة لولاية تيبازة أنموذجا 2012-2017"**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه. جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري، 2021.

18. وناس يحيى، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه. جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان جويلية 2007.

5) المؤتمرات والملتقيات:

1. أوعشرين، ابتسام . **"واقع البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر"**، محاضرات في مقياس البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، سنة ثالثة ماستر: تخصص السياسات العامة والنظم السياسية المقارنة، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، نوفمبر 2021).
2. زايد إلهام. "**المخاطر البيئية الكبرى في منطقة حوض المتوسط**"، ملتقى وطني حول جدلية العلاقة بين الأمن الاقتصادي وحماية البيئة في حوض المتوسط وتأثيرها على المغرب العربي، يومي 17/16 ديسمبر 2019، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية).
3. عبيدة، زهير. يوسف، الباهي. محسن، ثامر. " the multiple impact between sustainable development and the environment"، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، يومي 02- 03 في ديسمبر 2019.
4. عماري، عمار. **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008).

6) المواقع الإلكترونية:

1. صـــخري، محمـــد. "قـــراءة فـــي تطـــور السياســـات العامـــة البيئيـــة فـــي الجزائر"،في: https://www.politics-dz.com/قـــراءة-فـــي-تطـــور-السياســـات-العامـــة-البيئيـــة/،تاريخ الإطلاع:(2022/03/04).
2. تعاريف المنظمات الدولية، المحاضرة الأولى: مفهوم التنمية المستدامة، (جامعة محمد لمين دبـــاغين ســـطيف 2:كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياســـية)،https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=11758&chapterid=2625، تـــــــــــــاريخ الاطلاع:(2022/03/10).
3. مـــــــــــؤتمر قمـــــــــــة الأرض"، فـــــــــــي: http://www.environnement.gov.tn/index.php/ar/developpement-durable-ar/generalites-ar/sommet-de-la-terre-de-rio-resultats-et-recommandations-ar، تـــاريخ الاطلاع:(2022/03/11).
4. المرشدي، أمل. "بحث قانوني هام حول ماهية قانون حماية البيئة في التشريع الجزائري،" في:
5. https://www.mohamah.net/law/بحث-قانوني-مفصل-حول-ماهية-قانون-حماية-ا/،تاريخ الاطلاع: (2022-05-10).

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'Aménagement du territoire et de l'Envirenement, **Rapport sur l'état de l'environnement 2003, Alger.**
2. European committee of the regions, " Algeria - Environment & the Fight against Climate Change", in https://portal.cor.europa.eu/divisionpowers/Pages/Algeria-Environment-and-fight-against-climate-change-.aspx, date of view: 31/05/2022.
3. H.lagha, A.bacha," sustainble development in algeria", **algerian journal of environement science and technology,** vol 04, n 02(august 2018).

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنون الجدول	الصفحة
(01)	يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة	21
(02)	أهداف التنمية المستدامة	24
(03)	مؤشرات التنمية المستدامة	25
(04)	يوضح تطور المؤسسات البيئية في الجزائر	51
(05)	يوضح الجباية البيئية في الجزائر	73
(06)	يوضح أهم الزلازل في الجزائر.	79

الفهرس

العنوان الصفحة

الاستهلال.
الشكر
الإهداء
خطة الدراسة
مقدمة..... 06-01
تمهيد..... 07
الفصل الأول: المقاربة المعرفية والمفاهمية للسياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة..... 08
المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة البيئية..... 09
المطلب الأول: تعريف السياسة العامة..... 09
المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة البيئية..... 11
المطلب الثالث: أهداف السياسة العامة البيئية..... 13
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة..... 15
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة..... 16
المطلب الثاني: نشأة وتطور التنمية المستدامة..... 19
المطلب الثالث: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة..... 23
أولا: أهداف التنمية المستدامة..... 23
ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة..... 25
المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة..... 27
المطلب الأول: تعريف البيئة..... 28
المطلب الثاني: الربط بين البيئية والتنمية المستدامة..... 29
خلاصة الفصل..... 31
الفصل الثاني: واقع السياسة العامة البيئية في الجزائر..... 32
تمهيد 33
المبحث الأول: المشاكل البيئية في الجزائر..... 34
المطلب الأول: المشاكل البيئية في الجزائر..... 34
أولا: التغير المناخي..... 35
ثانيا: الجفاف..... 35

ثالثا: التصحر..... 35
رابعا: تلوث المياه..... 36
خامسا: الاحتباس الحراري..... 36
سادسا: التلوث البحري..... 37
سابعا: تلوث الهواء..... 38
ثامنا: مشكلة النفايات..... 39
المطلب الثاني: أسباب تدهور البيئة في الجزائر..... 39
المبحث الثاني: تطور الآليات القانونية للسياسة العامة البيئية في الجزائر..... 41
المطلب الأول: تطور قانون حماية البيئة خلال الفترة الاستعمارية..... 41
المطلب الثاني: تطور قانون حماية البيئة بعد الاستقلال..... 42
المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة العامة البيئية في الجزائر..... 46
المطلب الأول: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة العامة البيئية..... 46
أولا: السلطة التشريعية..... 46
ثانيا: السلطة التنفيذية..... 48
ثالثا: السلطة القضائية..... 48
رابعا: الجماعات المحلية..... 53
المطلب الثاني: دور المؤسسات الغير رسمية في رسم السياسة العامة البيئية..... 55
أولا: المجتمع المدني..... 55
ثانيا: الأحزاب السياسية..... 55
ثالثا: دور الإعلام البيئي..... 56
خلاصة الفصل..... 58
الفصل الثالث: أثر تطبيق السياسة البيئية على واقع التنمية المستدامة في الجزائر..... 59
تمهيد 60
المبحث الأول: الاستراتيجيات المتبناة من أجل حماية البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر..... 61
المطلب الأول: الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر..... 61
أولا: المبادئ الأساسية للاستراتيجية..... 61
ثانيا: أهداف الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة..... 62
المطلب الثاني: المخططات الوطنية للأعمال من أجل البيئة..... 65
أولا: المخططات البيئية المركزية..... 65

ثانيا: المخططات الجهوية..... **70**
ثالثا: المخططات المحلية..... **71**
رابعا: التدابير الاقتصادية والمالية لحماية البيئة..... **73**
المبحث الثاني: تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر..... **77**
المطلب الأول: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر..... **77**
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لحماية البيئة في الجزائر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة..... **81**
خلاصة الفصل..... **85**
الخاتمة..... **87**
قائمة المراجع..... **90**
قائمة الجداول..... **97**
الفهرس..... **99**
الملخص..... **103**

الملخص

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأثر السياسة البيئية كاستراتيجية للحفاظ على البيئة في الجزائر، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، إذ تتطلب التنمية المستدامة تحسين الظروف المعيشية لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية، ونستطيع أن نلخص مجالات التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية: هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر جاهدة، من خلال القوانين التي تشرعها، لحماية **البيئة** والمحافظة على **الموارد** بمختلف أنواعها التي تعد الأساس لتحقيق **التنمية المستدامة**، ولكن يعتبر الجانب التمويلي لقطاع **البيئة** في الجزائر ضعيف جدا مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، إضافة إلى محدودية أو رمزية الرسوم والضرائب **البيئية** والتي لا تتساوى وخطورة المشاكل، كما أن أغلب المؤسسات الجزائرية لا تمتلك وكالات متخصصة للاهتمام بالتكاليف **البيئية**، والذي يرجع إلى قصور في نظام معلومات هذه المؤسسات، وعدم توفر أي معلومات متعلقة **بالبيئة** فيها، زد على ذلك عدم الإلزام القانوني لذلك.

الكلمات المفتاحية: البيئة / الموارد الطبيعية/ السياسة العامة البيئية/ التنمية المستدامة.

ملخص باللغة الأجنبية

Abstract:

The objective of this study is to highlight the role and impact of **environmental policy** as a conservation strategy for Algeria, thereby achieving the desired **sustainable development**.

Sustainable development requires improving the living conditions of all individuals without increasing the use of **natural resources**, and we can summarize the areas of sustainable development in three main areas: economic growth, conservation of **natural resources** and the **environment**, and social development.

In this context, Algeria seeks, through its laws, to protect the **environment** and preserve **resources** of all kinds, which are the basis for achieving **sustainable development**.

However, the financing aspect of Algeria's **environmental** sector is very weak compared to other sectors, as well as limited or symbolic **environmental** duties and taxes.

The majority of Algerian institutions do not have specialized agencies to pay attention to **environmental** costs, which is due to the lack of information system and the lack of any information on the **environment** in Algeria, as well as the lack of legal obligation to do so.

Keywords : The environment/ natural resources/ environmental policy/ sustainable development.